الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسييرميدان: علوم الإقتصادية، تجارية

قسم : علوم اقتصادية شعبة: علوم

تخصص: مالية وبنوك

الدعم الحكومي وإنعكساته على ممارسات الميزانية وتطويرها في ظل تفعيل دور الحوكمة للإقتصاد الجزائري

(دراسة قياسية بإستخدام التكامل المشترك لجوهانسون)

إعداد الطالبة : **الأستاذ المشرف**

:

- بولنوار صارة - أ. صحراوي كمال الدين

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

اسم و لقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.مروان عبد القادر	*أستاذ محاضر أ*	رئيس
ا.صحراوي كمال الدين	*أستاذ محاضر ب*	مقررا ومشرفا
د.عقبي لخضر	*أستاذ محاضر أ*	مناقش

السنة الجامعية:1442-1443هـ/2022-2023م

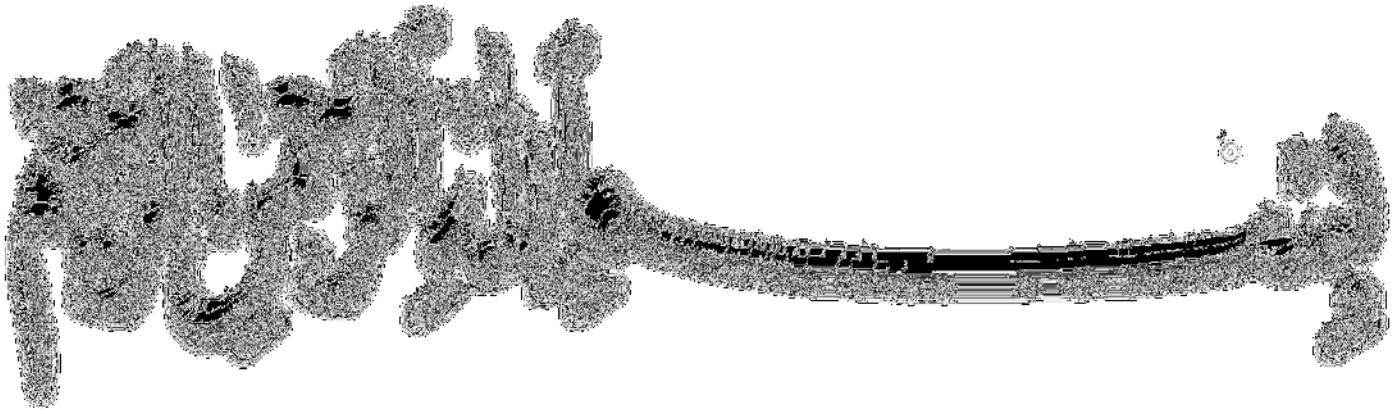

كلمة شكر

نشكر الله العلي القدير و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فبعون من الله تعالى و توفيقه تم إنجاز هذا العمل .

و نسأله تعالى المزيد من التوفيق و النجاح .

***أتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف : صحراوي جمال الدين الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته ، و المعلومات القيمة التي بها تم تخطي الصعاب و إتمام هذا البحث .**

.

إهداء

يا من خلقت فأحسنت و رزقتني و علمتني فنفعت

إليك أتقرب بشيء من جزيل عطائك فاجعله لقلبي ضياء و لبصري جلاء و اكتبه في ميزان حسناتي

إليك يا من تشوق الأنفس الطاهرة للقياك و تقر العيون الفياضة لرؤياك

أهدي هذا العمل على أن أنال شفاعتك يا سيدي يا رسول الله

إلى نبع الحب و الحنان و اللذان ذكرا في السنة و القرآن و أمر إليهما بالإحسان " أمي الحبيبة ، أبي الغالي " .

إلى أجمل ما أملك في هذا الوجود: أسامة سيف الدين، حنان، عتاب، جهاد، شرحبيل، أنس

"إخوتي الأعزاء.

فهرس الموضوعات

محتـوى	الصفحة
البسملة	
كلمة الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري للدعم الحكومي والتوجه إلى تفعيل دور الحوكمة وترشيد ممارسة الميزانية	
المبحث الأول:مفاهيم كل من ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية و الدعم الحكومي	6
المطلب الأول: مفهوم ممارسات الميزانية	6
المطلب الثاني:مفهوم الحوكمة الإقتصادية	7
المطلب الثالث: مفهوم الدعم الحكومي	10
المبحث الثاني:العلاقة بين الدعم الحكومي وممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية	13
المطلب الأول:العلاقة بين الدعم الحكومي و ممارسات الميزانية	14
المطلب الثاني: العلاقة بين ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية	15
المطلب الثالث: الدعم الحكومي والحوكمة الإقتصادية	17
المبحث الثالث: دراسات السابقة	21
المطلب الأول: دراسات محلية	21
المطلب الثاني: دراسات عربية	24
المطلب الثالث: دراسات الأجنبية	28
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على ممارسات الميزانية بعد التوجه إلى التبني الحوكة للاقتصاد الجزائري حلال فترة 1990-1922	

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين الدعم الحكومي وبيانات إيرادات والنفقات و الحوكمة الإقتصادية و بيئة الأعمال	33
المطلب الأول:تحليل بيانات الدعم الحكومي و نفقات و الإيرادات	33
المطلب الثاني: تحليل بيانات الدعم الحكومي والحوكمة	36
المطلب الثالث: تحليل بيانات الدعم الحكومي وبيئة الأعمال	38
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي في ظل إنعكاسات ممارسة الميزانية	42
المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك لجوهانسون	42
المطلب الثاني:نموذج الدراسة	52
المبحث الثالث:تحليل النتائج	61
المطلب الأول: التحليل الإحصائي	61
المطلب الثاني: تحليل إختبارات الشخصية للنموذج	63
خلاصة الفصل الثاني:	68
خاتمة	70

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
جدول رقم(2-1)	توصيف نموذج	44
جدول رقم (2-2)	مصفوفة إرتباط	45
جدول رقم (2-3)	معايير إختبار درجة التأخر	45
الجدول رقم (**2-4**)	إختبار التكامل المشترك لجوهانسون	47
الجدول رقم (**2-5**)	إختبار سلسلة البواقي	51
الجدول رقم (**2-6**)	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	53
الجدول رقم (**2-7**)	نتائج سلسلة البواقي	53
الجدول رقم (**2-8**)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	54
الجدول رقم (**2-9**)	نتائج اختبارثبات التباين	54
الجدول رقم (**2-10**)	نتائج مدى ملائمة للنموذج **Ramsy Reset test**	54

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحات
الشكل رقم (2-1)	الدعم الحكومي في الجزائر خلال فترة 1990-2020	28
الشكل رقم (2-2)	تطور الإيرادات والنفقات العامة للجزائر	29
الشكل رقم (2-3)	تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر	30
الشكل رقم (2-4)	مقارنة أسعار البنزين والديزل بعد الرسم الجديد 2017-2018	33
الشكل رقم (2-5)	إختيار CUSUM و CUSUM OF Squren	55

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
VA	Voice and accountability **الرأي والمسائلة**
PV	political stabiliy and absence of violence **الإستقرار السياسي وغياب العنف**
RL	Rule of low **سيادة القانون**
CC	Control of corruption **السيطرة على الفساد**
GE	Governent Effectivenss **فعالية الحوكمة**

مقدمة عامة

لقد شهد الإتجاه العام لسياسة الدعم الحكومي إتجاها تصاعديا في ظل تذبذبات الحاصلة في أسعار المحروقات في السوق الدولية، الذي يعتبر مصدرا لبعض الدول وبالاخص الجزائر التي تسعى إلى تطوير إقتصادها وهذا رغم الضغوطات المتزايدة التي تشهدها الميزانية العامة، فهذه السياسة بمختلف أشكالها تطبق غالبا في الدول النامية بغية تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، إلا انها مرهقة للميزانية العامة للدولة وإقتصاد الوطني عامة، خاصة مع تفشي الفساد المالي والإداري وغياب تطبيق الحوكمة الإقتصادية وأثارها الوخيمة على الإقتصاد الوطني، حيث تؤدي إلى تحقيق العجز في ميزانية الدولة التي تزداد نسبتها سنويا بزيادة المبالغ المخصصة للدعم دون تحقيق المعدلات المنشودة للنمو الإقتصادي وإنتهاجها سياسة دعم الإنفاق العام منذ الألفية الجديدة،

وهذا ما يشير إلى الضرورة القصوى إلى إعادة النظر في سياسها المالية والإدارية من خلال معرفة دور الحوكمة الاقتصادية في ترشيد الإنفاق والعمل على تحسين بيئة الأعمال والقدرة التنافسية للإقتصاد الحالي، وجعلة أكثر تنوعا من خلال الخروج من تبعية المحروقات وتشجيع الإستثمارات.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- هل للدعم الحكومي تأثير على ممارسة الميزاتية في ظل تفعيل دور حوكمة للإقتصاد الجزائري 1990-2021؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-يعتبر الدعم الحكومي من السياسات التي تلجأ اليها الحكومة للإستغلال الأمثل لمواردها.

-إن الحوكمة الإقتصادية لها دور كبير في ترشيد سياسة الإنفاق للإستغلال الأمثل لدعم الحكومي.

-ما مدي تأثير الدعم الحكومي علي ممارسات الميزانية خاصة بعد تفشي القساد المالي والادراي رغم تبني الحوكمة في الاقتصادي الجزائري؟

-ماهي اصلاحات التي إتخذتها الجزائر في اطار تحديث وترشيد الدعم الحكومي وتقليص من حجمه؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرصيات التالية:

- غياب فعالية الحوكمة الإقصادية يعتبر أكبر عائق أمام تحسين ممارسات الميزانية مما يحقق عجز ويزيد في تكلفة الدعم الحكومي.

- انتهاج أليات الحوكمة في الإدارة الجزائرية يهدف الي تفعيل دورها وأداءها في ممارسات الميزانية والإستغلال الصحيح لدعم الحكومي وإعادة ترشيده من خلال اشكال التحويلات الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تلعب الحوكمة الإقتصادية دور إجابي في ترشيد الميزانية و الإستغلال الأمثل للدعم الحكومي وأهمية هذا الموضوع تتجلي في أهم الإصلاحات التي مارستها الحكومة الجزائرية في توجيه الدعم الحكومي، وإعادة النظر في سياستها التدعمية للموارد المختلفة الموجه لمختلف المواطنين، حيث تقرر تفعيل دور الحوكمة الإقتصادية وتحسين بيئة أعمال إستثمارية في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:**

– تحليل واقع سياسة الدعم المطبقة في الإقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة1990–2021

– معرفة أهم الإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية للحد من الفساد الإداري في ظل تطور ممارسة الميزانية.

– تتبع مسار الدعم الحكومي خلال برامج التنموية المختلفة في الجزائر ومدى تفعيل دور الحوكمة في ترشيد ممارسات الميزانية.

- **مبررات إختيار الموضوع:** لقد جاء إختيار الموضوع من عدة أسباب

– أهمية الدعم الحكوم في تحقيق المنفعة العامة.

– التعرف علي أشكال الدعم الحكومي في الجزائر وإبراز حجم الموارد المخصصة له.

- **المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة:**

المنهج الوصفي تم من خلال تطرق للإطار النظري للعلاقة بين الدعم الحكومي و ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية،والمنهج القياسي بإستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهاسون بهدف معرفة أثر الدعم الحكومي علي ممارسات الميزانية وتفعيل دور الحوكمة في الجزائر خلال الفترةالممتدة بين

(1990–2021)

- **حدود الدراسة:**

– **البعد المكاني:**تم إختيار دراسة أثر الدعم الحكومي علي وممارسات الميزانيةفي ظل تفعيل دور الحوكمة الإقتصادية في الجزائرخلال الفترة **(1990–2021)**

– **البعد الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة 1990–2021 وهذا تزامنا معالإصلاحات الإقتصادية، خاصة الإصلاحات الهيكلية في سنوات التسعينات وتغير سعر البترول مع بداية الألفية الجديدة،مما ساهم في تحسين مداخيل الميزانية وتبني الدولة معايير الحوكمة في تسير المال العام والرشادة.

- **خطة البحث:**

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسين هما:

- **الفصل الأول:** تم تخصيصه للإطار النظري للدراسة، حيث تناولنا من خلال مفاهيم للحوكمة الإقتصادية وممارسة الميزانية والدعم الحكومي والعلاقة التي تجمعهم ومدى تأثير كل طرف على الأخر لخلق بيئة أعمال سليمة ومتطورة ومتفتحة على الإستثمارات الأجنبية والمحلية.

- **الفصل الثاني:**قمنا من خلال الجانب التطبيقي لدراسة مدى تأثير الحوكمة الإقتصادية للمارسة الميزانية على الدعم في بيئة الأعمال على الإقتصاد الجزائري، وتمثل في تحليل واقع الدعم الحكومي وتطوره ومدى تاثيره على ممارسات الميزانية، ثم صياغة نموذج الدراسة بإستخدام منهج التكامل المشترك لجوهانسون بالنسبة للمبحث الثاني، أما المبحث الثالث إهتم بتحليل النتائج الإحصائية والاقتصادية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدعم الحكومي والتوجه إلى تفعيل دور الحوكمة وترشيد ممارسة الميزانية

تمهيد

إن تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحسن الوضع الإقتصادي وتقييم إنعكساته علي ممارسات الميزانية في ظل تفعيل دور الحوكمة الإقتصادية التي تلعب دورا إيجابي في ترشيد ممارسات الميزانية، بإعتباره ألية تحقيقالأهداف المرجوةمن السياسة العامة لدولة من خلال تعزيز الرقابة علي صرف المال العام و إرساء مزيد من الشفافية والإستغلال الأمثل لدعم الحكومي.

و سنتطرق في الفصل الأول الي المفاهيم النظرية لكل من الدعم الحكومي ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية والعلاقة التي تربطهم، ويتم هذا من خلال ثلاث مباحث المتمثة في:

المبحث الأول : ماهية ممارسات الميزانية والحوكمة الاقتصادية الدعم الحكومي

المبحث الثاني: العلاقة بين المتغيرات الثلاثة الدعم الحكومي والممارسات الميزانية والحوكمة الاقتصادية

المبحث الثالث : دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم كل من الدعم الحكومي وممارسات الميزانية والحوكمة الاقتصادية

يتناول هاذا المبحث المفاهيم النظرية لكل من الدعم الحكومي و ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية.

المطلب الأول : ماهية ممارسات الميزانية

تعتبر ممارسات الميزانية من أهم السياسات الإنفاق التي تتم من خلالها إشباع حاجة العامة.

أولا. تعريف ممارسات الميزانية:هي كل ما تنفقه الدولة من مبالغ مالية يغلب عليها طابع النقدي يتم إنفاقيه بهدف تحقيق نفع العام، يتعلق بأهداف الدولة العامة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و كل ما له علاقة بتنفيذ السياسات العامة وتلبية الحاجات العامة[1].

فممارسات الميزانية هي التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية وتأخذ شكلا نقديا أو عينيا مثل إعانات العائلية ومعاشات وأجور والتقاعد والسكن والصحة.

ثانيا. مكونات الميزانية العامة:

يقصد بأنه التقدير المبدئي الذي تقوم بإعداده السلطات المالية المقبلة لكل من المصروفات والإرادات العامة للدولة بالتفصيل وتشمل جانبين[2]:

1.جانب المصروفات: يسمى محاسبيا بإستخدامات مدزنة جملة وتفصيلا ويشرح جوانب الإستخدامات مثل الأجور والمدفوعات التحويلية أو الدعم والنفقات الجارية للجهاز الإداري الحكومي والمصروفات المخلية والنفقات الإستثما رية الموزعة على مختلف القطاعات كالزراعة والصناعات والخدمات ...إلخ

2.جانب الإرادات : وهو ذلك الدي ينتر أن تذب إلى خزانة الدولة من رسوم جمركية والضرائب والفوائض مشروعات الحكومية، أو ما يطلق عليه الإرادات السياسية للدولة، وتشمل كذلك إرادات الرأسمالية الناتجة عن حصيلة الأوراق المالية والقروض المحاية الأجنبية وأقساط الأهلاك وغيرها .

ثالثا. قواعد النفقات العامة:

لا تعدو النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لتقوم هي بإنفاقها إشباعا للحاجات العامة، غير أن ذلك يكون في إطار حدود معينة وتتحكم فيه عوامل مختلفة منها ماهو متصل بعوامل مذهبية وعوامل أخرى إقتصادية ومنها ما هو متصل بعوامل مالية.

---

[1]– مقر حمد الجيباني ،وائل محمد جبريل، عبد العزيز علي صداق، كتاب النقد الدولي المغاربي الأزل لمستجدات التنمية المستدامة، الطبعة03، 2018، ص48.

[2]– دندن فتحي حسن، قدال زين الدين ، الدعم الحكومي وإنعكاسته على الموازنة العامة للدولة والدراسات، **مجلة الأفاق للبحوث والدراسات**، المجلد 05،العدد:01،2020، ص 350–369

1. قاعدة المنفعة:

يقصد بها أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به هوتحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ يعتبر إشتراك تحقيق المنفعة في النفقة العامة شرطا منطقيا، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد المترتبة عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد، معناه أن تدخل الدولة بالإنفاق لا مبرر له[1].

2. قاعدة الإقتصاد في النفقة: وهي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الإقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقصد في النفقة التقتير أي بمعنى الشح في النفقة، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الإبتعاد عن الإنفاق على ماهو غير ضروري، يعد الإقتصاد في الإنفاق شرط ضروريا ضابط المنفعة أي قاعدة المنفعة السابقة ذكرها، إذ من البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى على النفقات لا تتصور إلا إذ كان تحقيقها ناتجا من إستخدام أقل نفقة ممكنة أو إلتزام بمبدأ الإقتصاد في الإنفاق، لذا وجب على السلطات العمومية الإحتياط من تبذير مما قد يسببه ذلك من ضياع أموال ضخمة دون أن تولد أي قيمة مضافة، أو تحمل أي منفعة[2].

المطلب الثاني : ماهية الحوكمة الإقتصادية

الحوكة الإقتصادية من أهم أساليب التنظمبة الحديثة في الإدارة و التي تعد من نزاهة الإدارة و مدى إلتزمها.

أولا. تعريف الحوكمة الاقتصادية

في ظل سعي الدول غلى تطوير الأنظمة الحاصلة في جميع الميادين بما فيها الإقتصادية وخاصة في ظل الإنهيارات المالية والأزمات وكذا الضغط المالي والركود التضخمي وكنتيجة مباشرة لضعف آليات التطبيق وتحقيق الشفافية والمسؤولية وغياب فعالية والكفاءة والأداء وهو ما دفع الحكومات إلى إدخال آليات تطور من خلالها الطريقة التي تديرها قطاعاتها الخاصة خاصة منها القطاع العام ومن بينها الحكومة التي تعتبر إحدى الأساليب الحديثة التي حظت بإهتمام في السنوات الأخيرة من طرف العديد من المنظمات والهيات الدولية في صورة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية**OCDE.**

[1] – محمد عباس محرزي، ديوان المطبوعات الجامعية، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة:01، الجزائر، 2003، ص 95-96.

[2] – يوسف شباط، المالية العامة و التشريع المالي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص181

كما تعتبر الحوكمة الإقتصادية من اهم القضايا الجوهرية في دول ذات إقتصاد الذي تهيمن عليه المادة الاولية فهي تعتبر نموذج لحكم الإدارة ويعتمد على الشراكة بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني والذي يقوم على الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان ويهدف إلى تكريس جملة معايير محدودة كالمشاركة الشفافية العادلة ويهدف إلى تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة[1].

ثانيا.آليات تجسد الحوكمة الإقتصادية: إن خصائص الحوكمة عديدة ومتنوعة وقد تختلف من بلد لآخر وهذه الآليات او المعايير تتوزع بين معايير سياسية وإقتصادية و إجتماعية وإدارية ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية.

واللامركزية فحسب بل تشمل الإدارة العامة والمؤسسات االمجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين بصفاتهم كإفراد وكذا النشيطين إجتماعيين أيضا، وهناك من يحدد معايير الحوكمة وذلك كما أوردته أدبيات الثقافة العربية وهي التي في مجملها 15 خاصية وهي:[2]

1- الشرعية المؤسساتية.

2- الإنتخابات الديمقراطية.

3- إحترام وتجسيد حقوق الإنسان.

4- الإنفتاح السياسي.

5- سيادة القانون.

6- الشفافية

7- الكفاءة الإدارية.

8- حيادية وإستقلالية الإدارة لتقوم على وظيفتها على مقياس الجدارة والإستحقاق.

9- التسامح والعدالة.

10- المشاركة السياسية.

11- الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام للأغراض عامة).

12- إستقلالية القضاء.

---

[1] كريم حسن، مركز الدراسات الوحدة العربية، مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية، العدد01 ،بيروت،2004،ص96.

[2] كريم حسن، مركز الدراسات الوحدة العربية، مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية، العدد01 ،بيروت،2004، ص101

13- غياب الفساد.

14- المساءلة والمحاسبة (المسؤولية).

بينما إتفقت معظم المنظمات الدولية على ان الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كانت أكثر شمولا، وتضمنت تسعة معايير هي:

" المشاركة- سيادة القانون- الشفافية- حسن إستجابة- المساواة والعدالة- الكفاءة والفعالية- المساءلة- الرواية الإستراتيجية".

ثالثا. مبادئ الحوكمة الإقتصادية:

إن للحكم الراشد مبادئ يقوم عليها، تنقسم هذه المبادئ إلى مجموعة من الأبعاد السياسية والقانونية والإدارية والإقتصادية و الإجتماعية:

يعتبر البنية الاولى لتكريس الحكم الراشد ويقضي هذا الحكم على ضرورة توفر شرعية سلطات الحاكمة، ويعني هذا ان وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع ما تقوم به الإدارة الشعبية، ولذلك فإن توفر هذا البعد يمنح الإستقرار الذي يعد البنية الاساسية للشروع في تطوير المشاريع الاخرى التي يتوقف عليها كيان المجتمع ومن ثم يكون بوسع الدولة التي تسعى لتبني الحكم الراشد للإنتقال إلى معالجة المشاكل.

المتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى حيويته، وإستغلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في مجالين الإقتصادي والإجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة ومع علاقتها بالطبع مع الإقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخرى من جهة أخرى لذا لا يمكن تجاهل أهمية البعد الإقتصادي.

يتمثل في تحقيق الإستفادة من السياسات الإجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات وكذا المؤسسات العمومية، فالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات المستمدة من طابعها الإختياري، المرن، والشامل، بما يسمح ويشجع كل المؤسسة، أيا كان حجم ونطاق اعمالها، بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وتقديراتها المادية، وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته[1].

نقصد به وجود جهاز اداري قوي وفعال ويقوم علي اداء وظائف ادارية المسند اليه، بصورة فعالة و بطريقة شفافة،وياتي ذلك من خلال محاربة الفساد الاداري بكل صوره و محاولة القضاء علي عيوب

[1] إيمان الشاعر،شركة التنمية للبحوث والإستثمارات وتدريب، الإقتصاد المؤسسي الجديد مع تركيز على إمكانية تطبيقية في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، الطبعة01، مصر، 2007،ص90

البيروقراطية و وضع قيود و ظوابط تحدد حقوق و واجبات للموظفين العمومين ،و من اجل تحقيق هذا البعد وإسقلال الادارة عن السلطة السياسية والاقتصادية وذلك بعدم خضوعها الي قانون دون اعتبارات اخرى.

رابعا. أهمية الحوكمة الإقتصادية:

تعتبر الحوكمة إحدى الوسائل الداعمة للجهود تحقيق التنمية الإقتصادية ورفاه المجتمع وإرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص لتكريس مبدأ الشفافية الذي يضمن نزاهة وتعزيز سيادة القانون ورسم حدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة وحيلولة دون إستغلال منصب ونفوذ، ويؤكد التقارير الدولية وغالبية الكتاب والمفكرين أن الحوكمة تمثل اداة ضرورية لتحسين نوعية الحياة ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع في الدول النامية وتحقيق الرفاهية والعدالة والإستقرار على كل المستويات.

تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة إتجاه كبير من دول العالم التي تحول نظم الإقتصادية الرأس مالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي ويمكن إنجاز الاهمية التي تضطلع بها الحوكمة فيما يلي:

-تحقيق الإنضباط المالي والإداري والسلوكي في كافة المنشآت والمنضمات.

-تؤدي الحوكمة الجيدة في المجتمع إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد ما يزيد من القدرة التنافسية

-للمنضمات والشركات.

-بث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية ما يحسن من عملية صنع القرار.

-إن أهمية الحكومة من منظور الدولة تتمثل في تجنب الفساد الإداري والمالي وتلاقي كل أنواع التبذير والإسراف إضافة إلي تنمية الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على الإبتكار التطور[1].

من جهة نظر المجتمع تعتبر الحوكمة وسيلة رقابة وإشراف محكم، تسهل تطبيق القانوني السليم لتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة وبالتالي حسن سير الإدارات وضمان حقوق الناس، بما يحقق نوع من رضا المجتمع من أداء الحوكمة العامة.

المطلب الثالث: ماهية الدعم الحكومي

إن سباسة الدعم الحكومي أصبحت مهمة جدا إقتصاديا و إجتماعيا و هي سياسة مكلفة واسعة الإنتشار.

[1]كريم حسين، مركز الدراسات الوحدة العربية، مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية، العدد01 ،بيروت،2004، ص103.

أولا. تعريف الدعم الحكومي

تشير كلمة الدعم إلى مساعدة إعانة الحماية فدعم هو جزء من السياسة الإجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء من إرتفاع الأسعار وإعادة توزيع الثروة على جميع أفراد المجتمع كما يستخدم لحماية المنتجين وتشجيع الصادرات وحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية وتوظيف العمالة لتخفيض منه التكلفة على أصحاب الأعمال.

كما يعرف انه اي مساعدة من الحكومة نقدية أو عينية من القطاع للمنتجين من الخاص أو المستهلكين ولا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابله، كما أنها تتحمله في الموازنة العامة من اعباء نتيجة لفروق في الأسعار بين السعر الإقتصادي والسعر الإجتماعية سواء للسلع والخدمات التي رأت الدولة المحافظة على أسعاره في المستوى المعقول من أجل المحافظة على دخول الطبقات ذات الدخل الضعيف كما نستطيع القول أن الدعم الحكومي هو مساهمة مالية وذلك لتحقيق أهداف إقتصادية و إجتماعية كجزء من السياسية الإجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء وإرتفاع الأسعار.[1]

ثانيا. آليات الدعم الحكومي:

الدعم الحكومي يشير إلى الجهو والتدابيز التي تتخذها الحوكمة لتوفير الدعموالمساعدة للقطاعات والفئات المستهدفة في المجتمع، تختلف آليات الدعم الحكومي من بلد إلى آخر، وتعتمد على إلى إحتياجات وأولويات كل دولة، مع ذلك هناك بعض الأشكال الشائعة للدع الحكومي التي يمكن أن تشمل[2]:

1. دعم مالي المباشر:يشمل توفير الأموال النقدية، أو المنح الحكومية للأفراد أو الشركات أو المؤسسات بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، أو تحقيق العدالة الإجتماعية، يمكن أن يأخد هذا الشكل منح مالية مثل الإعانات الاجتماعية أو الدعم للاسر ذات الدخل المحدود أو دعم الشركات الناشئة.

2. لإعفاءات الضريبية: يمكن للحكومة أن تقدم إعفاءات ضريبية لبعض الشركات أ الصناعات لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، قد تم تقديم إعفاءات ضريبية لبعض الشركات أو الصناعات لشجيع

[1] فتحي دندن، زيين الدين قدال، ، بنود واقع التوظيف سياسة الدعم الحكومي للرفع من الآداء الاقتصادي والاجتتماعي، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، الجزائر،رقم المجلد 13 ،العدد: 01 ،2020،ص207.

[2] – البشير عمارة،سياسة الدعم الحكومي في الجزائر،الجزائر، **مجلة نور للمرسلات الاقتصادية**، المجلد رقم 05 العدد 02،2019،ص59 .

الإستثمار وتعزيز النمو الإقتصادي، وقد تم تقديم الإعفاءات الضريبية للشركات الناشئة أو الصناعات الإستراتيجية أو المشاريع التي تعمل في مناطق ذات تحديات إقتصادي.

ثالثا. أهداف الدعم الحكومي

- توفير البنية التحتية والخدمات المساندة لقطاعات الانتاجية والأنشطة المختلفة.

- تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال الناجم عن ارتفاع الدخول والإستثمارات.

- تنوع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل. [1]

- تطوير وتغير هيكل الاقتصاد الوطني الدعم القطاعات الانتاجية غير النفطية.

- تشجيع الصادرات من خلال تقليص تكاليف الانتاج وجعل أسعارها أكثر منافسة في الأسواق العالمية.

- حماية الصناعات الناشئة وضمان استمرار تأمينها لفرص العمل.

- تحفيز الطلب المحلي من المنتجات الوطنية لمنافسة السلع المستوردة.

- تصحيح بعض حالات الفشل نظام السوق كطلب على خدمات التعليم والصحة والنقل الجماعي.

- تشجيع تأسيس المنشئات الصغيرة والمتوسطة.

- إعادة توزيع الدخل والثروة بين الفئات الاجتماعية.

- إعادة توفير فرص عمل للمواطنين نتيجة زيادة عدد المشروعات المنتجة في قطاعات الاقتصادية المختلفة.

- تأمين السكن الملائم لبعض الفئات الاجتماعية ذات امكانيات محدودة.

- تأمين مصادر الدخل الفئات المتعاقدين والمحتاجين وكبار السن.

[1]- البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، **مجلة نور للمرسلات الاقتصادية**، المجلد رقم 05 العدد 02،2019، ص96

– تعزيز البعد الاجتماعي للحكومة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعاشي الأفضل للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة.

– حماية تكوين الأسرة ومساعدتها على مواجهة المشاكل المادية.

– دعم الدخول الحقيقية ومحاربة الفقر من خلال تخفيض أسعار المنتجات واسعة الإستهلاك .

– في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد.

– تقديم مساعدات مالية للقطاعات الحيوية التي تحتاج دعم (الزراعة وصناعة) لتشجيع الاستثمار والعمالة في القطاع الخاص.

– تجد الإعانات مبرراتها لإعتبارات سياسية فدعم الوقود يحظى بشعبة كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع ويمكن أن يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لريع الغاز والنفط.

– توزيع الثروة وتقليص التفاوت في مستويات الدخول.[1]

– الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم انتاج والمنتجين.

– رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية.

[1]البشير عمارة، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، **مجلة نور للمرسلات الاقتصادية**، المجلد رقم 05 العدد 02،2019، ص99

المبحث الثاني : دور الحوكمة في ترشيد الميزانية والإستغلال الأمثل للدعم الحكومي

المطلب الأول : العلاقة بين الدعم الحكومي وممارسات الميزانية

بطبيعة الدعم الذي تقدمه الحكومة و كيفية التأثير علي عملية و تنفيذ الميزانية الحكومية يمكن ان يكون الدعم عبارة عن تمويل مباشر لبرامج و مشاريع محددة،او حوافز ضريبية و اعفاءات او تخفيضات في الرسوم و الضرائب،وغيرها من السياسات و التدابير التي تهدف الي تعزيز او الدعم قطاعات معينة او تحقيق اهداف اقتصادية او إجتماعية محددة.

تؤثر هذه الأنواع من الدعم الحكومي علي ممارسات الميزانية بعدة طرق بما في ذلك :[1]

1.**الميزانية والإيرادات:** الدعم الحكومي قد يؤثر علي الإيرادات الحكومية من خلال تقليل الضرائب أو تخفيض الرسوم،كما يعني أنه يتعين علي الحكومة العثور علي مصادر اخرى لتعويض هذا النقص في الإيرادات ،سواء من خلال زيادة الدين العام .

2.**الميزانية و الانفاق** : قد يتطلب الدعم الحكومي إنفاقا اضافيا من الحكومة لتفيذ البرامج و المشاريع المدعومة،قد يؤدي ذلك الي زيادة النفقات الحكومية و التأثير علي توزيع الموارد و أولويات الإنفاق.

3. الدين العام: إذا كانت الحكومة لا تستطيع تمويل الدعم الحكومي من مصادر إيرادتها الحالية،قد تلجأ الي زيادة الدين العام لتمويله، هذا يؤثر علي ممارسات الميزانية من خلال الدين العام و تكاليف الفائدة المرتبطة به .

تأثير النفقات العامة علي الدخل و الاستثمار :

هناك من النفقات العامة التي ترفع من القدرة الافراد علي العمل من خلال رفع الكفاءة و الاهلية و تاخذ من النفقات العامةشكلا نقديا و عينيا فالشكل النقدي للنفقات العامة و المتمثلةفي اعانات عائلية و المعاشات والاجور والمرتبات التي يستفيد منها الافراد مباشرة اما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحة والتعليمية واسكاني،فكل هذه النفقات تزيد من القدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للإدخار من هذه الدخول .

كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كدافع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية لإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب بدأها للإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بنشاط الإنتاج، فمن جهة تزيد هذه النفقات من إمكانات الأفراد على الإدخار[2].

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية،أسس المالية العامة، الطبعة:03، دار وائل لنشر،عمان، 2007،ص91

[2] المرجع سابق،ص91.

ثانيا: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

والهدف الأسمى من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل أي تغير حالة توزيع الدخل من حالة الى حالة العادلة فذلك يسمح بتقارب مابين المجتمع المتباعد ويحدث نوع من العدالة الإجتماعية فيما بينها [1] .

فالتحقيق إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد طبقة المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في إقتطاع جزء هام من دخول طبقات غنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحولها الى ذوي دخول منخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات النقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، منح التقاعد، إعانات المدرسية والصحية...) فهي تساعد طبقات الفقيرة على تحسين مستواها في إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة لسلع الإستهلاكية أساسية ليست إلا زيادة في دخول طبقات أخيرة في طرق غير مباشرة.

المطلب الثاني : العلاقة بين الممارسات الميزانية و الحوكمة الإقتصادية

من خلال ما تطرقنا له في تعريفنا لكل من الحكومة الاقتصادية وممارسات الميزانية نستطيع القول أن من أجل تكون هاته الممارسات صحيحة وعادلة يجب توفر التطبيق الصحيح للحكومة الإقتصادية خاصة في ظل الإنهيارات المالية والأزمات التي تشهدها دول العالم والضغط المالي والركود التضخمي.

فالحكومة الجيدة في المجتمع تؤدي غلى التوزيع والتخصيص الأمثل لمواردها يزيد في القدرة التنافسية للمنظمات والشركات وتعمل على تجنب الفساد الإداري والمالي وتلاشي كل أنواع التبذير و الإصراف وهذا ما يؤدي غلى السير الصحيح النفقات العامة التي تعمل على حماية الفقراء وذوي الدخل الضعيف من غلاء الأسعار وتقديم خدمات صحية وتعليمية للمحتاجين وإعانات عائلية ومعاشات وأجور ومرتبات، وكل هذا يتم من خلال ضوابط الإنفاق الذي يعمل على أن يتم إنفاق صحيح في الجهة الصحيحة والمعنية به من خلال قاعدة الإقتصاد في النفقة والنشاط المالي والإتقان للدولة وأحكام الرقابة على النفقات العامة.

ترشيد الانفاق :

1.ترشيد في الاصلاح الاقتصادي:

لقد نشا مصطلح الرشادة الاقتصادية و العقلانية الاقتصادة مع المدرسة الحدية التي أدت من خلاله تفسيرسلوك البشري فبالنسبة لهذه المدرسة فان الرشادة الاقتصادية تعني الالتزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة و دقيقة و في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء كان

[1] – بن عزة محمد،ترشيد سياسة الإنفاق العام بتباع منهج الإنضباط بأهداف، شهادة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبو بكر قابد سنة ، 2009 ،ص39.

ذالك يتعلق بسلوك الإفراد او الهيئات العامة إلي دراسة المقارنة بين الامتيازات هذا لا يشمل تلك يتم تخصيصها مباشرة عن طريق الآثار الخارجية[1]

إن النظرة الايجابية للحياة تفرض السعي لتحقيق مستوى معيشي لائق و ضمان هذا المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع وفي أحسن الظروف، كما أن الحياة لا تقتصر علي الجانب لاقتصادي فقط بل تضم جوانب أخري كالوقت و التوازن المجهدات البشرية وهي جوانب أساسية في الحياة البشرية بتعيين تنميتها واحتسابها في كل عملية هادفة وإذا كان من الممكن حصر المفهوم ترشيد الإنفاق في الجوانب المالية فانه لا يمكن إهمال الوجه الأخر لهذه العملية الملازم لها والذي يعني جانب التمويل[2].

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد علي الإنفاق العام فهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلي أساس رشيد دون إسراف ولا تقتير، (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال يعد سفه وكذا إنقاصه تعتبر تقتيرا) ويتضمن ترشيد النفاق ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والاصراف إلي الحد الادني وتلاقي نفقات غير ضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية و البرية المتوفرة آي بمعني أخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق.

وعلي هذا الأساس لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق علي انه تخفيض نظرا لتطوير الدور الوظيفي للدولة وتدخلها اعتماد علي أدوات السياسية الانفاقية وأيضا الارتباط تزايد الإنفاق في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام سياسات التوظيف والأجور، الإنفاق العسكري وغيرها إذا يصعب في كثير من الحالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريريها كما انه من الصعب علي الدولة تخفي النفقات العامة أو الحد منها دون إحداث أثار سلبية علي الاقتصاد الوطني.[3]

وعلي هذا ترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل علي تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة، استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص الالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة،بما يضمن تعظيم الرفاهية المجتمع من خلال إتباع ما يفضلونه من سلع و خدمات .

و يقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام علي مجموعة من الدعائم الأساسية منها :

---

[1] محمد صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2010،ص 46.

[2] المرجع السابق، ص 48،

[3] – محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للتوزيع والنشر والطباعة،عمان،الاردن،2008،ص39

-رفع الكفاءة و الفعالية الإنفاق في مجالات التي يختص لها

-إن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية

-يتوقف رفع الكفاءة و الفعالية الانفاق العام بحسن تمويله علي مدى قدرة علي التروي و الدراسة و تحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات، مع المشاركة الأجهزة التنفيذية و التشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.[1]

المطلب الثالث:العلاقة بين الحوكمة الإقتصادية والدعم الحكومي

تعتبر الحوكمة إحدى وسائل الداعمة لجهود التحقيق التنمية الإقتصادية ورفاه المجتمع وإرساء قيم الديمقراطية وعدالة المساواة في فرص تركيزيين مبدأ الشفافية الذي يضمن نزاهة وتعزيز السيادة القانون ورحم حدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة وحيلولة دون إستغلال منصب ونفوذ ويأكد تقارير الدولية وغالبية الكتاب والمفكريين أن الحوكمة تمثل اداة ضرورية لتحسين توجيه الحياة ورفع مستوي معيشية أفراد المجتمع في الدول النامية، وتحقيق الرفاهية والعدالة ولإستقرار على كل مستويات.

وتزايدت أهمية الحكومة نتيجة إتجاه كبير من دول العالم التي لقول نحو النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على شركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من نمو الإقتصادي الرأسمالية، التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من نمو الإقتصادي ويمكن إنجاز الأهمية التي تتطلع بها الحكومة فيما يلي:

-تحقيق الإنظباط الملي والإداري والسلوكي في كافة المنشأت والمنظمات.

-تؤدي الحكومة الجيدة في المجتمع الى توزيع وتخصيص أمثل للموارد ما يزيد في القدرة التنافسية للمنظمات والشركات.

-بث السلوكيات والأخلاقيات وخلق بيئة تتوافر فيها الشفافية، ما يحسن من عملية صنع القرار.

إن أهمية الحكومة من منظور الدولة تتمثل في تجنب الفساد الإداري والمالي وتلاقي كل انواع التبذير والإسراف إضافة الى التنمية الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز القدرة على الإبتكار والتطور.

من جهة نظرا المجتمع تعتبر الحكومة وسيلة رقابة وإشراف محكم،تسهل التطبيق القانوني السليم للتشريعات القانونية والضوابط الحاكمة،وبالتالي حسن يسير الإدارات وضمان حقوق الناس بما يحقق نوعا في رضا المجتمع من أداء الحكومة العامة.

[1]ANde Chaineau,Lexique Econimie General.Puf1979;P154.

ثانيا: المرتكزات الرئيسية لإصلاح بيئة الأعمال في ظل ترشيد ممارسات الميزانية

يوجد العديد من مرتكزات تخص إصلاح بيئة الأعمال ومن أهمها مايلي:

1. البنية التحتية: تخصص الدولة في الميزانية السنوية مبالغ مالية معتبر لإنجاز مشاريع البني التحية مثل الطرقات، الموانئ، والمطارات والشبكات الإتصال والمواصلات... الخ.

ومن أهم الأعمال التي يرتكز عليها الإقتصاد الجديد للمؤسسات:

2. التنظيمات المؤسساتية: والتي تسمى القواعد الرسمية تنظيمات داخلية حقوق الملكية، حقوق العمل حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات وغيرها) حيث يدرس دورها، تعريف وضعية المتعاملين تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الإستراتجية وهو مايساعد على استمرارية النظام الإقتصادي.

3. البيئة المؤساتية: حسب نسمي بيئة مؤسساتية مجموعة الأجهزة القانوني، السياسية القضائية والتي تؤطر وتشرع التصرفات الكلية والفردية حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة كفاءة الوسط المالي والأسواق والخدمات فضلا عن رقابة المالية حيث تتضمن البيئة والمؤسساتية.

4. مؤشرات الحكومة للبنك الدولي:

تعرف الحوكمة **gouvernance** عموما بأنها تقاليد والمؤسسات إلى تمارين من خلالها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل، وكذلك قدرة الحكومة على صياغة نقدية سياسات سلمية بفعالية، احترام الموظفين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها وبالتالي فإبعاد السنة للحكومة المطابقة لهذا التعريفهي:

5. التعبير عن الرأي و المساءلة : voice and accountabilty (VA)

يقيس مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار الحكومة فضلا عن حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

6. الإستقرار السياسي وغياب العنف[1]:political stabilit fandabsence of voilence(PV)

يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها وسائل غير دستورية او عنيفة ,بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب.

[1] – شقبقب عيسى وعبدلي إبراهيم، المرجعسبق ذكره،ص287.

7. فعالية الحوكمة:(GE) govermment Effectivenesse:

يقيس نوعية الخدمات العالمة نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن خطوط سياسية نوعية، صنع السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

8. نوعية النظمات:(RQ) regulator youality:

يقيس القدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سلمية والتى تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.

9. سيادة القانون:[1](RL) ruleflow

يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية الشرطة المحاكم، فضلا عن احتمال ونوع الجريمة والعنف.

10. ضبط الفساد:(cc)contxol of corruption

يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة ويشمل كل أشكال الفساد فصلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة.[2]

11. مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر صدر كان الفساد أو مؤشر أسعار المستهلك أحد أهم المعايير التي يتم فيها مراقبة الحكم الشعب للشعب وهي الديمقراطية في ظل العولمة لتجسيد الحكم الرشيد والحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهي اكبر منظمة غير حكومية في العالم تهتم بقضايا مكافحة الفساد ,فمنذ تأسيسها عام 1993 ببرلين من قبل بيتر ايغن، المدير الإقليمي السابق للبنك الدولي في إفريقيا تتصدر مجموعة من التقارير الموضعية والمهمة بشأن مؤشرات تتعلق بالفساد و الشفافية في مختلف بلدان العالم، حيث من عام 1995 تصدر منظمة الشفافية الدولية تقرير[3] سنوي لمؤشر مدركات الفساد و يرمز باختصار **Corruption Perception I ndex (cpi)**وهو أكثر المشاريع المنظمة شفافية الشهرة ، حيث يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة ادراك وجود الفساد لا بين المسؤولين والسياسين في الدولة و

[1]،المرجع السابق، ص288.

[2] علي عبد القادرعلي،جسر التنمية،معهدالتنمية، معهد العربي للتخطيط، مؤشرات قياس المؤسسات،الكويت،العدد 6،2007،ص07 .

[3] ضويفي حمزة و بورديدة عبد القادر، ،دراسة تحليلة لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة الي حالة الجزائر، مجلةالأكادمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد12،العدد02،الجزائر،2018،ص50.

هو يقيس مستوى ادراك الفساد لا الفساد نفسه حيث يسأل رجال الأعمال عن تصوراتهم تأثير الفساد في بلادهم .

ان مؤشر مدركات الفساد هو الوسيلة لتعزيز مفهوم مستويات الفساد بين الدول العالم، تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط الي الصفر ,حيث ان المؤشر 10 يعني نظيف كليا (او بمعني اخر انعدام الفساد حسب تعريفه) و صفر يعني فاسد كليا اي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقى كبيرة .

حسب منظمة الشفافية الدولية يركز المؤشر علي الفساد في قطاع العام و يعرفه بانه سوء استغلال الوظيفة العامة من اجل المصالح الخاصة، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في اعداد المؤشر اسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية علي سبيل المثال ,قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى اثناء المشتريات و اختلاس الاموال العامة، ولا تميز المصادر بين الفساد الاداري و الفساد السياسي او بين الفساد الصغير و الفساد الكبير .[1]

[1] مؤشر مدركات الفساد ،بيان صحفي صادر عن منظممة برلمانيون عرب ضد الفساد، منظمة شفافية الدولية،بيروت، لبنان،على www.transparency.org

المبحث الثالث: دراسات سابقة

تعد الدراسات السابقة من الأجزاء المهمة التي لا يمكن للبحث الإكتمال من دونها، كما تعد من الأبحاث السابقة التي تناولت نفس الموضوع، سنتناول في هذا المبحث الدراسات السابقة لكل من الدعم الحكومي و ممارسات الميزانية و الحوكمة الاقتصادية .

المطلب الأول : دراسات محلية

لقد تعددت الدراسات حول سياسة الدعم الحكومي وأثرها علي ممارسات الميزانية في ظل تفعيل دور الحوكمة وهذه بعض الدراسات المحلية التي تطرقت لهذا الموضوع

1.دراسة كل من دندن فتحي حسن، فدال زين الدين،2022، بعنوان الدعم الحكومي وإنعكاساته على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة في جزائر (2020/2010)، تهدف هذه الدراسة إلى تقيم إنعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة من خلال دراستنا لحالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2020 والتعرف إلى المفاهيم الأساسية للموازنة العامة والدعم الحكومي كما تم التطرق إلى أثر الدعم الحكومي على الموازنة العامة.

-**منهجية الدراسة:** قياسية تحليلية.

توصلت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي متثلثا في التحويلات الاجتماعية، إستفادت من حصة معتبرة قدرها ي 22 % من مجموع النفقات العامة وتسببت بعجز الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 130% و 117% في سنوات الاربعة الأخيرة لفترة الدراسة وكان له أثر سلبي بليغ على الموازنة العامة[1].

2.دراسة الباحث بوعقل مصطفى،2020،بعنوان، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر.تهدف الدراسة الي قياس أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة 2006-2022.

-**منهجية الدراسة:** دراسة قياسية تحليلية بإستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقد تم معالجة البيانات المجمعة بواسطة برنامج **SPSS** .

[1] دندن فتيحة حسين، د. قدال زين الدين، الدعم الحكومي وإنعكاساته على الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2020/2010)، **مجلة آفاق البحوث والدراسات**، المجلد 05،العدد 01 ،2022، ص 30-39

لقد توصلت هذه الدراسة إلى رصد عدة تشوهات في آلية تنفيذ سياسة الدعم الاجتماعي سواء من حيث التكلفة وحتى نسبة استهداف الفئات المعنية بالدعم، وقد عمق هذا الانحراف من فجوة التسربات المستشرقة خارج دائرة الاستغلال وتوسيع عجز الموازنة العامة طيلة مدة الدراسة كما أقرت بضرورة مراجعة قرارات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل بالشكل الذي يضمن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ظل الافتقار على مقومات الانتقال الدعم الموجه[1].

2.دراسة الباحثة عيدوس إيمان ،2021، بعنوان، آليات الحوكمة الميزانية العامة وإتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانيتي في الجزائر.تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الفرد على تطبيقات حوكمة الميزانية العامة للدولة في مشروع إصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر.

-**منهجية الدراسة** :قياسية تحليلية .

توصلت الدراسة الي ضرورة تدارك نقائص التي تحول دون تحقيق تطبيق الكامل لمبادئ حوكمة الميزانية العامة قبل دخول الاصلاحات حيز التطبيق و تدعيميها بإصلاح النظام المحاسبة العمومية و الرقابة لغرض تحقيق اصلاح متكامل لكافة الجوانب المالية العامة.

3.دراسة الباحث يونس مراد ،2021،بعنوان،واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه.هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر الذي يظهر في نفقات التسيير.

-**منهجية الدراسة:** دراسة تحليلية

توصلت الدراسة الي استحواذ الدعم على نسبة مرتفعة من نفقات الموازنة الدولة الجزائرية وان هناك تأخر كبير في الإصلاح سياسة الدعم في الجزائر خاصة في ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تعينها البلاد في ظل تراجع الأسعار النفط في الأسواق الدولية.

سياسة الدعم في الجزائر تشتهر بالموارد مالية ضخمة دون تحقيق العدالة.

[1] بوعقل مصطفى، ،أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية (2006-2022)، **مجلة مجامع المعرفة**، المجلد 08،عدد 01، أفريل 2022،ص50

سياسة الدعم نتج عنها تدهور كبير في تقديم الخدمات في القطاعات المدعمة خاصة قطاع الصحة[1].

4.**دراسة كل من زغواني ليلى،بودخدع كريم،2020،بعنوان**،إصلاح الدعم الحكومي كإجراء لضبط المالي، تهدف الدراسة الي إظهار مساهمة إصلاح الدعم الحكومي الذي تتبعه الجزائر في الضبط المالي وبتالي تقليص العجز الهيكلي في الميزانية العامة .

-**منهجية الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليل [2].

توصلت الدراسة إلى أن الدولة تخصص أكثر من خصي ميزانيتها كدعم صريح ومتوسط ما قيمته 2906,83 مليار دج خلال فترة 2011-2014 كدعم ضمن ومعظمها نفقات أدت ولا زالت تؤدي إلى إثقال كامل الدولة وتعمق عجز الميزانية لأن تكلفتها غير محدودة ومتزايدة كما أنها عبارة عن نفقات جارية ليست لديها قيمة مضافة وبتالي فإن توجه الدولة نحو إصلاح نظام الدعم سوق يساعد على تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات على مدى القصير والطويل.

5.**دراسة الباحثسي محمد كمال،2019،بعنوان**، أثرالدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.تهدف هذه الدراسة الي تقدير وتحليل أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-**منهجية البحث:**تحليلية قياسية

توصلت هذه الدراسة إلى أن كل زيادة ب 1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ينجم عنها زيادة بمقداره 0,2 % في النمو الاقتصادي ومن ثم تشير المعلمة الموجبة إلى مدى أهمية الدعم الحكومي في زيادة نشاط الاقتصادي وليس خدمة طابع الاجتماعي فقط[3].

---

[1] يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المهم في الجزائر وضرورة لانتقال إلى الدعم الموجه، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية** ،العدد 06، المجلد 02،2021،ص100

[2] زغواني ليلى، بودخدع كريم، ، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، **مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة** ، مجلد رقم04 ،العدد: 02،2021، ص 371-390

[3] سي محمد كمال، بن حسين عبد الرزاق، دفاترHECAS ، تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر،2019 ،ص120-128

6.دراسة الباحثة بن أحمد سعدية،2018، بعنوان إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. هدفت الدراسة الي تشخيص وتقييم سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر بشكلها الحالي لإبراز مدى خضوعها بشموليتها للمبادئ والأهداف التي إقتضى العمل بها والمتمثلة أساسا في تحقق العدالة الاجتماعية والاستجابة لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

-**منهجية البحث** : استخدام المبتهج الوصفي

توصلت الدراسة اليأن هذه السياسة ساعدت فعلا في تخفيف عبئ في محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية إلا أنها لم تخضع في مبادئها وقواعدها لمعايير الاجتماعية ولا للكفاءة الاقتصادية خاصة إذا علمنا أن 20% من الأسر الأغنى في الجزائر تستهلك في المتوسط سنة أضعاف منتجات الوقود المدعمة أسعارها من 20% من الأسر الفقيرة و 61% عن الكهرباء و 58% من المياه و 18%من المنتجات الغذائية (حبوب، حليب، الزيت والسكر) وبالتالي كسرية لغير متخفية مما استوجب على الدولة الجزائرية البحث في آليات وبدائل أخرى أكثر موائمة وفعالية للانتقال بهذه السياسة من شكلها الحالي الشمولي إلى الشكل الانتقائي أي بتوجيه الدعم إلى مشجعيه.[1]

المطلب الثاني : دراسات عربية:

1.دراسة الباحثة عرفات إكرام عمر طويل،2022،بعنوان،تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الحوكمة في الافصاح في تقارير المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية للبنوك

-**منهجية الدراسة:** دراسة ميدانية للبنوك التجارية العامة في فلسطين

لقد توصلت الدراسة إلىتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على الافصاح في التقارير المالية.

[1] خرسان أبو بكر، بن أحمد سعدية، ،استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**،العدد07 ،2018،ص50

– توفير معلومات الحماية العادلة والمتساوية لجميع المساهمين والمستثمرين يجعل لهم حق في المساءلة مجلس الإدارة وإقتراح الحلول المناسبة لهم[1].

2.دراسة الباحثة رشا سيروب،2022،بعنوان، أثر الحوكمة على الكفاءة الإنفاق العام "دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، تهدف الدراسة إلىدراسة العلاقة بين الحوكمة بواسطة مؤشري الجودة التنظيمية وفعالية الحوكمة، وتأثيرها في فعالية الإنفاق العام وكفاءة.

–منهجية الدراسة: نموذج إنحدار الذاتي للإيطاء الموزع **ARDL**

توصلت الدراسة الي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن زيادة تحسين فعالية الحوكمة بنسبة **1%** ستؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب **2%** إلى المدى الطويل ولا علاقة بين جودة التنظيمية والنمو الاقتصادي وأيضا أظهرت النتائج ان النمو الاقتصادي في سورية يتوافق ونظرية النمو الداخلي المعتمد على التكنولوجيا ورأس المال البشري.[2]

3.دراسة الباحث بلال بوطيبة، 2021، بعنوان،أثر الإنفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي 1999–2018، هدفت الدراسة اليدراسة العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التشغيل في دول المغرب العربي الخمسي لفترة من 1999–2018

–منهجية الدراسة: دراسة قياسيةتحليلية

توصلت الدراسة الي أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين معدلات التشغيل والإنفاق الحكومي بقوة تفسيرية تبلغ 98.75 **%** حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي معبر عنه بإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام بنسبة **1%** سيؤدي إلى زيادة في نسبة التشغيل بنسبة قدرها 1.40 **%** وهو ما يتوافق ونظرية الإنتمائية.[3]

[1] عرفات إكرام عمر طويل، دور الحوكمة العمومية في تقرير الممارسات الميزانية وتطويرها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية خلال فترة (1990–2021)، سنة 2021.

[2] رشا سيروب، **مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والسياسية،** أثر الحوكمة على الكفاءة الإنفاق العام "دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، سوريا، المجلد 38، العدد 01،2022

[3] بوطيبة بلال،دفاتر MECAS، أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي للفترة 1999–201،2021.

4.دراسة كل مند–صفر الجيباني، د–وائل محمد جبريل، د–عبد العزيز علي صداقة،2018، بعنوان ،تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996–2018،تهدف هذه الدراسةّ إلى التعرف على تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا واستخدام الباحثون

–**منهجية الدراسة**:دراسة تحليلية قياسية باستخدام أسلوب متجه الإنحدار الذاتي **(VAR)** لقياس

توصلت هذه الدراسة إلىوجود علاقة سببية بين الفساد والإنفاق العام، بينما تبين عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سيادة القانون والإنفاق العام بينما هناك علاقة سببية تتجه اتجاهين تتحرك من جودة تشريعات نحو الإنفاق العام وبين الإنفاق العان نحو جودة التشريعات، خلص الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين كل من المساءلة والمحاسبة وإبداء الرأي والإنفاق العام، بينما عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الإنفاق العام والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.[1]

5.دراسة الباحث بسام بن عبد الله البسام،2018،بعنوان،حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية.تهدف هذه الدراسة إلىتقديم دراسة تحليلية وضعية لعملية الميزانية العامة المطبقة في المملكة العربية السعودية

–**منهجية الدراسة**:دراسة تحليلية.

لقد توصلت الدراسة إلى أن عملية الميزانية العامة في المملكة بحاجة إلى تطويرها لدعم كفاءة وفعالية الميزانية وأن أحد أهم أدوات التطوير يمكن في تطبيق مفهوم ومبادئ الحوكمة في عملية الميزانية العامة بحيث يكون هذا التطبيق وفق آلية تتلاءم مع البيئة النظامية والتنظيمية السائد في المملكة وفق خطة زمنية تعتمد مؤشرات قياس أداء واضحة ومحددة.[2]

[1]صفر الجيباني، وائل محمد جبريل، عبد العزيز علي صداقة، كتاب لمؤتمر الأولي المقاربي الأول لمستجدات التنمية، تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996–2020،2018،ص50

[2]بسام عبد الله البسام، حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية و الإجتماعي**، العدد 02،2018،ص40

6.**دراسة الباحث أحمد حمدي عبر الدايم،2016،بعنوان**،الحوكمةفي الموازنة وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تحليلية 2000-2014.هدفت الدراسة الي التعرف على واقع الحوكمة تطبيق في المؤسسات الموازنة العامة في مصر وبيان أهم التحديات التي تواجه إرساء الحوكمة .

تحليل أبعاد عملية التنمية ورصد أهم التحديات شفافية الموازنة العامة في مصر ومسارات تحقيق التنمية المستدامة في إطار الحوكمة.

-**منهجية الدراسة**:دراسة تحليلية.

توصلت الدراسة إلى يأتي بلورة مفهوم الحوكمة لتحسين الأداء المؤسس لمؤسسات الدولة وعلى رأسها أجهزة الموازنة العامة للدولة المصرية والتي تحدث من خلالها تحقيق التنمية المستدامة بكافة أنماطها، من خلال تفعيل يتم الشفافية والارتقاء بمستويات المساءلة وتعميق المشاركة المجتمعية بين مختلف الفاعلين لمكافحة أنماط الفساد المتعددة خاصة المالي والإداري.

-أهمية إرساء قواعد شفافية والمشاركة والمسألة في إعداد والرقابة على الموازنة العامة للدولة ليس تابعا فقط من الاهتمام السياسي أو دفعة نحو الديمقراطية والإنفتاح السياسي عالميا والاتجاه نحو إرساء الحق في المعلومات، بل ان الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة العامة للدولة حق تتطلبه الضرورة الاقتصادية فجاء ارتباط تطبيق آليات الحوكمة على الموازنة العامة من شفافية ومساءلة ورقابة بتحقيق التنمية المستدامة.[1]

7.**دراسة الباحث موسى،2011،بعنوان**، الإصلاح الإيداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد،تهدف الدراسة إلى التعرف على دورالإصلاح الإداري في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد في الوزارات الفلسطينية من وجهة نظر المديرين فقط.

-**منهجية الدراسة**: إعتمدت الدراسة على منهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى تطبيق العمليات المتعلقة بالإصلاح الإيداري والحكم الراشد في الوزارات الفلسطينية يتم بدرجة متوسطة.

[1] أحمد حمدي عبد الدايم، الحوكمة في الميزانية وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تحليلية 2000-2014، **المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئة**، العدد02،مصر،2016،ص182

– أن هناك علاقة بين عمليات الإصلاح الحكم الراشد[1].

المطلب الثالث: دراسات أجنبية:

1.دراسة كل من Vinaya Sworoop matt،Anderw Sumil Rajkumar،بعنوان، public Spending and autccom،2017[2]،هدفت الدراسة الي دور الحكومة في تحقيق اهداف سيلسة الإنفاق العام .

–منهجية الدراسة:قياسة تحليلة

توصلت الدراسة الي ان الدول التي تتوفر فيها المقومات الحكم الراشد يؤدي الي زيادة الإنفاق العام علي الصحة و التعليم الي تحسين كلا القطاعين اما البلدان التي لا تتوفر فيها مقومات الحوكمة فلا تتحقق سياسات البإنفاق العام الأهداف المرجوة.

2.دراسة كل من [3]**,RatnaWardhami,Hilda Rossieta and Dwimartani,2017،بعنوان Good governannce and the impact gouvermment spendimg on ، performannce of local gouverment in Indonesia،هدفت الدراسة** الي اثر الحوكمة علي تحسين أداء سياسة الإنفاق العام علي مستوي الجمعات المحلية في اندونسيا.

–منهجية الدراسة: دراسة قياسية

توصلت الدراسة الي اهمية الحكم الراشد في تحسين أداء الجماعات المحلية و تحقيق نتائج إيجابية للنفقات العمومية.

[1] موسى، دور الحوكمة العمومية في تقرير الممارسات الميزانية وتطويرها في ظل بيئة الأعمال الزائرية "دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARPL خلال فترة (1990–2021)،2011،

[2]Anderw sumil Rajkumar,Vinaya Swaroop,Public spending and autcom ;Does governance matter, Journal of Development Economic,2008,p86–96,2011.

[3]Ratna Wardhami, Hilda Rossieta and Dwi Martani,Good governance and the impaett of gouvermment Spending on prefornance of local govermment in Indonesia, Intj.Public Secotor Perfonannce Management, vol3,N01,2017

3.دراسة الباحث A.S.Shonchoy ،2010 ، [1]بعنوان، What is happening with the Goverment Expemditure of Devloping Countries–Apamel Data Study, هدفت الدراسة الي دراسة الإنفاق العام علي مجموعة من الدول النامية.

–منهجية الدراسة :قامت هذه الدراسة بالتحليل النظري و التجريبي .

توصلت الدراسة الي التغيرات السياسية و المؤسسية،و ممارسات الفساد المفتشية في المؤسسات العمومية أثرت بشكل كبير علي دور برامج الإنفاق العامي، إحداث التنمية الإقتصادية، العولمة و توسع المؤسسات مما إستدعي الفصل بين الإدارة و الملكية و بتالي إعتبار التنفذية.

4.دراسةالباحثKaufmam،2002[2]،بعنوان،Assessing Governannce:Diagnostic tools and applied methods for capacity duilding and action learning , هدفت الدراسة الي قياس أثر غياب مضامن الحوكمة علي النمو .

–منهجية الدراسة :اعتمدت الدراسة علي المنهج القياسي .

توصلت الدراسة الي غياب تطبيق معايير الحوكمة او ما يسمي بالحوكمة الضعيفة تكون له نتائج مؤذية علي مستوى معيشة الافراد و توزيع الدخل القومي علي أفراد المجتمع،و كذلك تخفض علي مستوىالقراءة و كتابة بين الأفرادالمجتمع.

[1]A.S Shonchoya ,What is happening with the Goverment Expendituree of Devloping Countnies–APamel Data Study ,Journal of Public Economies,Japon,2010.

[2]Kaufimam,(others),Assassing Governannce ;Diagnostic tools and applied methods capacity building and action learing,the worldBank,2002

الخلاصة

تعتبر سياسة الدعم الحكومي نتيجة لترابط وتشابك عناصرها من المتغيرات الإقتصادية المختلفة المتمثلة في ممارسات الميزانية والحوكمة الإقتصادية، وقدرتهم الفعالة في التوجيه والتأثير، كأداة من الأدوات المهمة التي تنظر اليها الحكومات كأحد الإجرءات اللازمة والتدابير الإقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطر ضمن إطار سياستها الإقتصادية العامة.

بلإضافة الي اهمية ترشيد الإنفاق و ذلك من خلال قيام الدولة بلإصلاحات اقتصادية و مالية علي رأسها إصلاح إدارة المالية العامة في الدول التي تعاني من الفساد الإداري ومحاربة كل اشكال الفساد من خلال التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة التي تعتبر ركيزة إقتصاد كل دولة. هذا جراء الجهودات التي تبذلها الحوكمة الإقتصادية لإرساء قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة في الفرص لتكريس مبدأ الشفافية الذي يضمن نزاهة وتعزيز سيادة قانون الدولة.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على ممارسات الميزانية بعد التوجه الى تبني الحوكمة

لإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990-2021

بإستخدام نموذج "التكامل المشترك لجوهانسون"

تمهيد :

تعتبر سياسة الانفاق من السياسات التي تتبعها الجزائر لتحقيق استقرار والتطور خاصة ان الجزائر من الدول التي يعتبر البترول مورد أساسي لها وما يتعلق بتحويل و توزيع عوائد الثروة النفطية علي شكل دعم للموارد الاستهلاكية و تمويل مشاريعها الاستثمارية.

حيث نتطرق الي دراسة تقيمية لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2021 لما يحدث في هذه الفترة من تحويلات في سياسات الدعم الحكومي و بيانات النفقات و الإيرادات و الحوكمة و بيئة الاعمال , بدا بدراسة جوانب النفقات العامة ضمن ميزانية العامة في الجزائر لتحقيق اهدافها الاقتصادية و الاجتماعية .

سنوضح من خلال هذا الفصل سياسات التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 1990-2021 بالاعتماد علي دراسة قاسية توضح (عنوان الفصل الثاني) باستخدام منهج التكامل لجوهانسون خلال الفترة 1990-2021

-**المبحث الاول** :تحليل العلاقة بين كل من الدعم الحكومي و بيانات النفقات و الايرادات و الحوكمة و بيئة الاعمال

-**المبحث الثاني** : صياغة النموذج

-**المبحث الثالث**: دراسة قياسية

المبحث الأول: تحليل العلاقة بين كل من الدعم الحكومي وبيانات إيرادات ونفقات الدعم الحكومي وبيانات الحوكمة والدّعم الحكومي وبيئة أعمال.

إن العلاقة بين بيانات الدعم الحكومي وبيانات النفقات والإيرادات والحوكمة وبيئة الاعمال نستطيع القول عنها علاقة تكاملية وكل واحد منهم يعتبر مكمل لأخر.

مطلب أول: تحليل الدعم الحكومي ونفقات الإيرادات

إن بيانات الدعم الحكوميالنفقات والإيراداتتمثل القدرة الاقتصادية لدولة ومدي قدرتها علي تغطية حاجات العامة.

الشكل رقم (II-01): تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

Source : MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances

تعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تسيير نفقاتها العامة والدعم الحكومي المتمثل في (دعم السكن، دعم العائلات، دعم الصحة، دعم العائدات، دعم المجاهدين، دعم المعوزين، المعاقين ذوي الدخل الضّعيف).

ففي **سنة 1990**بلغ دعم السكن 30.19 ، ودعم العائلات 22.44 ، ودعم المعاشات 12.14 ودعم الصّحة 23.91، ودعم المجاهدين 48.34، وعدم المعوزين 19.19تقابله في نفس السنة رصيد الميزانية للنفقات والإيرادات 15.6،وهذا يفسر وجود فائض في النفقات والإيرادات ، أما بالنسبة للدعم الحكومي لاحظ ضعف في كل القطاعات ، وهذا بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني مع بداية 1990، أما بالنسبة للنفقات والإيرادات فقد كانت نتيجة راجعة للغزو العراقي للكويت نظراً لأنها واحدة من دول الأوبك .

في سنة 1995 نلاحظ إرتفاع كل من دعم السكن إلى 50.94 ودعم العائلات 32.03 والمعاشات إلى 16.77 ودعم الصحة إلى 30.11 ودعم المجاهدين إلى 55.06 ودعم المعوزين وذوي الدخل الضعيف إلى 27.52 ، تليها زيادات بنفس المستوى لسنتي 1998-1999 حيث بلغ عم السكن 57.12 لسنة 1998 و 60.45 لسنة 1999 ودعم العائلات 43.29 لسنة 1998 و45.76 سنة 1999 ودعم المعاشات 19.45 سنة 1998 و 18.18 سنة 1999 ودعم الصحة بمعدل 32.86 سنة 1998 و33.4 لسنة 1999 و دعم المجاهدين بمعدل 63.88 سنة 1998 62.56 سنة 1999 و دعم المعوزين بمعدل 36.1 سنة 1998 و 38.12 سنة 1999

نفسر الزياد الغير كافية لدعم لحكومي راجع للعجز المسجل في رصيد الميزانية و هذا نتيجة الحرب امريكا علي العراق التي تعتبر من أبرز الدول المنتجة للبترول، و كذلك ظهور النهضة الأسيوية و اضراب الشركات النفطية الأسيوية،وغياب الأمن السياسي و الاستقرار خلال هذه الفترة في الجزائر "فترة العشرية السوداء.

***سنة* 1990:** بلغ معدل الإيرادات 152.5 و معدل النفقات 15.6 تليها سنة 1995 نلاحظ زيادة في معدل ايرادات ب611.7 و معدل إجمالي النفقات الي 759.6 مع تسجيل زيادات مستمرة في السنوات الموالية حيث بلغ معدل إجمالي إيرادات 972.8 و إجمالي النفقات 188.8 سنة 1999.

سنة 2000: بلغ إجمالي إيردات العامة 1138.9 و معدل إجمالي النفقات 1160.4 يقابله زيادة في مجموع التحويلات الدعم الحكومي بلغت 262.4

سنة 2004:نلاحظ تضاعف في معدلات إجمالي إيردات و النفقات حيث بلغت إجمالي إيردت 1891.8 و النفقات بمعدل 1893.8 يقابله زيادة في مجموع التحويلات لدعم الحكومي ب 428 و هذا راجع لتبني إستراتجية جديدة ضمن سياستها السكنية بالنسبة لقطاع السكن لمحاولة تخطي عراقيل التي شهدهاالقطاع علي مدار السنوات، و هذا بسبب إرتفاع مداخيل الدولة بسبب إرتفاع اسعار المحروقات في البنوك المالية الدولية و هذا ما أدي إلي تطور قطاع الصحة مثلا.

سنة 2008-2009:نلاحظ زيادة خفيفة مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ معدل إجمالي الإيردات 3672.9 و إجمالي النفقات 4224.2 سنة 2009 و نتيجة علي هذه الزيادات شهد مجموع التحويلات الدعم الحكومي قفزة نوعية بمعدل 1164.04 سنة 2008 تليه سنة 2009بمعدل 1207.83.

سنة2014: نلاحظ زيادة مستمرة في معدل لإيردات ب5738.4 و النفقات بمعدل 6995.7 تقابله زيادة في مجموع تحويلات الدعم الحكومي بمعدل 1868.5 سنة 2012،و1574.36 سنة 2013.

حيث سجلنا زيادة في اجمالي الإيرادات بمعدل 5103.1 وإجمالي النفقات بمعدل 7675.57 سنة 2015 تقابلها زيادة في مجموع التحويلات للدعم الحكومي سنة 2016-2017 بمعدل 2841.57 و 1624.934 حيث سجلنا عجز في رصيد الميزانية بمعدل3068.02- سنة 2014 و3103.7- سنة 2015 هذا بسبب إرتفاع في أسعار البترول إلى 40.46 سنة 2016 مع إستزار الزيادة إجمالي الإيرادات بمعدل 5534.9 سنة 2019 و 5645.88 سنة 2020 وهذا راجع لإرتفاع لقيمة أسعار البترول (65.22للبرميل) ومعدل إجمالي النفقات قدر بـ 6429.52 سنة 2019 و 6455.44 سنة 2020 وهذا سبب في تتبع الجزائر سياسة التقشف سنة 2019.

الشكل رقم (II-02): تطور الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر (1990-2022).

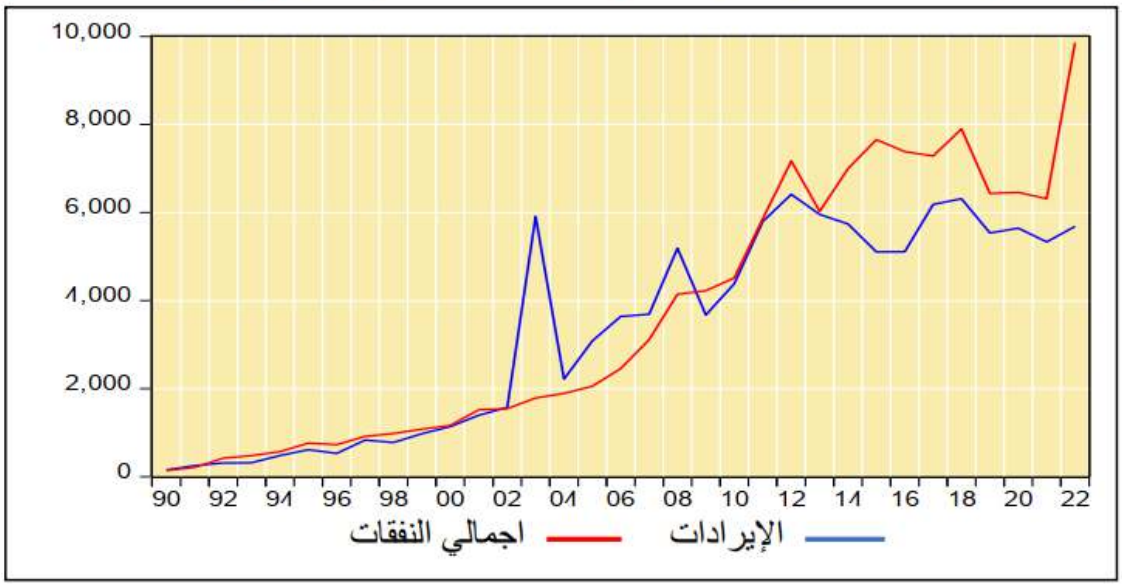

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، البنك الدولي.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الحوكمة والدعم الحكومي

هناك علاقة طردية بين كل من الدعم الحكومي والحوكمة الإقتصادية و هذا ما سنتطرق له من خلال تحليل بيانات الدعم الحكومي و الحوكمة .

مؤشر المسائلة: لقد حقق مؤشر المسائلة في الجزائر سنة 1996 نسبة 14.5 ثم تزايدت إلى 18.95 سنة 2002 يقابله معدل مجموع التحويلات للدعم الحكومي بمعدل 262.4 سنة 2000 ثم تزايدت إلى 20.67306 سنة 2004 مع زيادة مستمرة لمعدل مجموع تحويلات الدعم الحكومي بمعدل 428 سنة 2004 و 1164 سنة 2008 ثم تزايدت سنة 2014 إلى 25.12315 مع تسجيل زيادة في مجموع تحويلات دعم الحكومة بمعدل 1868.5 سنة 2012 و 1574.36 سنة 2013 ثم تناقصت سنة 2017 إلى 23.15271 وزيادة في مجموع التحويلات سنة 2016 إلى 1841.57 تليها نقصان سنة 2017 بمعدل 1624.934 و 1797.578 سنة 2020 حيث نفسر زيادات ضئيلة التي شهدها الدعم الحكومي سنة 2004 لعدم قدرة الموظفين الجزائريين على المشاركة في الحرية

مؤشر سيادة القانون: قد وضحت بيانات الجدول للتغير النسبي في ترتيب الجزائر بين دول العالم حيث كانت بين المراتب الأخيرة سنة 1996 بمعدل 125.6281 ثم أرتفع إلى 33.16832 سنة 2002 حيث

بلغ مجموع التحويلات 262.4 سنة 2000 ثم شهد إنخفاض بنسبة 25.48077 سنة 2008 يقابلة زيادة كبيرة في إجمالي تحويلات الدعم الحكومي حيث بلغ 1164.04 وإستمر مؤشر سيادة القانون في التناقص إلى 24.03846 سنة 2014 و 19.23077 سنة 2017 مع إستمرار معدلات مجموع التحويلات للدعم الحكومي في تزايد حيث بلغت 1624.934 سنة 2017.

مؤشر نوعية التنظيم: توضح معطيات الجدول بلوغ مؤشر نوعية 20.1087 سنة 1996 تليه زيادة بمعدل 29.59184 سنة 2002 تقابله بنفس الفترة تسجيل 262.4 بالنسبة لمجموع تحويلات الدعم الحكومي سنة 2000 إلا أنه عرف إنخفاض إلى 21.35922 سنة 2008 يقابله زيادة في مجموع التحويلات الدعم الحكومي بمعدل 1164.04 وإستمرار تناقص مؤشر النوعية إلى 8.173077 سنة 2014 و 10.57692 سنة 2017 مع إستمرار الزيادة في معدل مجموع التحويلات الدعم الحكومي إلى 1574.36 سنة 2013 و 1624.934 سنة 2020 .

مؤشر الإستقرار:لقد مر مؤشر الإستقرار في الجزائر بمرحلتين مرحلة عرفت ضعف في ترتيب الجزائر بين دول العالم وهي من سنة 1996–2002 حيث شهدت هذه المرحلة نقص للدعم الحكومي حيث بلغ 5.319149 سنة 1996 و 6.878307 سنة 2002، أما مرحلة ما بعد الضعف سنة 2002 إلى 2017 حيث لاحظنا تحسن ترتيب الجزائر بين دول العالم بنسبة 14.90 سنة 2008 و 9.52 سنة 2014 و14.7619 سنة 2017 مع تسجيل زيادات في مجموع تحويلات الدعم الحكومي حيث سجلنا 262.4 سنة 2002 تليها 1164.04سنة 2008 وصولا إلى 2017 سجلنا 1624.934 ومن نجد أن الجزائر أضعف دول العالم من جانب الإستقرار السياسي وإنعدام العنف بسبب ما خلفته العشرية السوداء .

مؤشر ضبط الفساد: نلاحظ من معطيات الجدول أن مؤشر ضبط الفساد في الجزائر غير مستقر حيث بلغ سنة 1996 نسبة 33.33 ثم إنخفض إلى 23.23 سنة 2002 حيث بلغ مجموع التحويلات الدعم الحكومي 262.4 سنة 2000 ثم إرتفع إلى 33.009 سنة 2008 وسجلنا 1164.04 لمجموع تحويلات الدعم الحكومي لنفس السنة، ثم إنخفض إلى 32.211 سنة 2014 ثم إلى 30.28846 سنة 2017 مما يزجب على الجزائر القيام بعمل كبير للحد من ظاهرة الفساد خاصة بعد الفضائح التي عرفتها من فساد مالي وسياسي خصوصا في الأوساط الحكومية الرسمية

مؤشر فعالية الحوكمة: نلاحظ من معطيات الجدول أن الجزائر مرت بمرحلتين من 1996-2002 نجد أن نسبة إرتفعت منى 13.11475 سنة 1996 إلى 31.1224 سنة 2002 حيث بلغ نجموع تحويلات الدعم الحكومي 262.4 سنة 2000 تليها المرحلة الثانية من 2002إلى 2020 حيث بلغ مؤشر فعالية الحوكمة 31.067 سنة 2008 و 35.09615 سنة 2014 يقابله زيادة الدعم الحكومي بلغت 1164.04 سنة 2008 ، وبلغ مؤشر الفعالية 30.28840 سنة 2017 يليها 33.65 سنة 2019 و 31.52 سنة 2020، ومنه نستطيع القول أن هناك تحسن في نوعية الخدمات المؤسساتية المدنية.

المطلب الثالث: الدعم الحكومي في بيئة أعمال

ان توفر بيئة أعمال مناسبة ومتنوعة مهم جدا للإستغلال الأمثل للدعم الحكومي لصالح العامة .

بيئة الأعمال الجزائرية وتطورها في ظل تفعيل الحوكمة:

لقد بلغت الجزائر المرتبة 103 بقيمة 3.4 و المرتبة 99 من اصل 134 دولة بقيمة 3.7لسنتي (2008-2009) حيث بلغ مجموع التحويلات الدعم الحكومي لهذه الفترة 1164.04 و تحصلت علي المرتبة 83 من اصل 133 دولة بقيمة 3.9 لسنتي (2009-2010) ،و استمرت بنفس المراتب علي مدار سنوات (2011-2012) بمرتبة 87 من أصل 142 بمعدل 04 و سنتي (2013-2014) كان لهما نفس الترتيب 144 وبقيمة 2.5 و 2.9 ، وسنتي (2014-2015) بلغت المرتبة 79 من أصل 144 دولة بمعدل 4.1، حيث بلغ مجموع التحولات الدعم الحكومي 1574.36 سنة 2013، وهذا يعكس تراجع التنافسية في الإقتصاد الوطني، و بلغت سنتي (2015-2016) مرتبة 87 من أصل 140 دولة بقيمة 04 وبقيت في نفس المستوى سنتي (2016-2017) ووصلت مرتبة 122 بقيمة 3.3، ومنه الجزائر لا توفر بيئة أعمال تنافسية للإستثمار لمحلي والأجنبي.

-اصلاح اليات الدعم الحكومي في الجزائر وانعكاساتها

ان بداية اول خطوات اصلاح الدعم الحكومي كانت بتعديل تدريجي علي اسعار الوقود عن طريق تعديل الضريبة علي قيمة المضافة علي المواد البترولية من 0.01دج للتر الي 5دج بالنسبة للبنزين الممتاز، و الي 4 دينار للتر البنزين العادي، و الي 2 دج للتر للديزل، حيث قضت هذه الإجراءات الي :

1- رفع سعرالديزل من 13.7 دج للتر الى 18.76 دج للتر،اماالبنزين الممتاز من 23 دج للتر الى 31.32 دج للتر،بينماالبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دج للتر الى 31.02 دج للتر،أي نسبة الزيادة تراوحت مابين 34% الى 38% بالنسبة للبنزين و الديزل.

2- زيادة تعريفة الكهرباء للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذي يتجاوز استهلاكهم (250 كيلوواط

- **الانعكاسات:**ان الاختلالات الاقتصادية الكلية المسجلة منذ فترة طويلة كانت لها انعكاسات خاصة في ظل ارتفاع الكبير لاحتياجات التمويلية التي تمت تلبيتها الى حد كبير عن طريق البنك المركزي، مما أدى الى اتساع عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري من جديد وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي الى 44 مليار دولار سنة 2022 بعد تسجيله قيمة 48.2 مليار دولار سنة 2020 و 62.8 مليار دولار سنة 2019، وملاحظ طيلة الفترة 2000-2019 تبني السلطات العمومية الجزائرية سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي ضم اربع مخططات تنموية ترمي الى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق الاستثماري حيث سجل العجز في رصيد الخزينة والذي قدر بـ (53.1- مليار دج) سنة 2000 الى غاية 2015 وسجل ما مقداره (3103.7 مليار دج).

وفي اطار تشجيع نشاطات اقتصادية بغرض خلق القيمة المضافة والشغل تتخلى الدولة عم تحصيل مبالغ بشكل الإعفاءات الجبائية قدرت سنة 2016 بحوالي 886.325 مليار دج اي ما نسبته 5.09% من الناتج المحلي الاجمالي و12.01% من الميزانية العامة، ليستمر العجز في الرصيد الإجمالي للخزينة في التقلص خلال السنوات الموالية مسجلا ما مقدراه (1664.3- مليار دج) سنة 2019 وسبب راجع الى تسقيف الانفاق العام وترشيده.

رغم الضغط المتزايد على الميزانية وتراجع قيمة الدينار امام الدولار فالدولة لم تتراجع على الدعم المباشر خاصة في ظل التغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وحتى المحلية والتي تجلت اثارها في أزمات مثل ندرة السلع الأساسية والأدوية وارتفاع الأسعار مما أدى الى ارتفاع معدل التضخم بـ 4.25% بين سنتي 2015-2020، هذه التحولات الاقتصادية والمالية ساهمت في انتقال معامل تحويل تعادل القوة الشرائية من 34.03دولار سنة 2014 الى 39.05 دولار سنة 2021، الا ان التحويلات الاجتماعية سجلت ارتفاعا سنة 2022 بمقدار 1942 مليار دج أي ما يعادل 8.4% من الناتج الداخلي الخام و 19.7% من ميزانية الدولة.

الشكل رقم (II-03): مقارنة أسعار البنزين والديزل بعد الرسم الجديد (2017 - 2018)

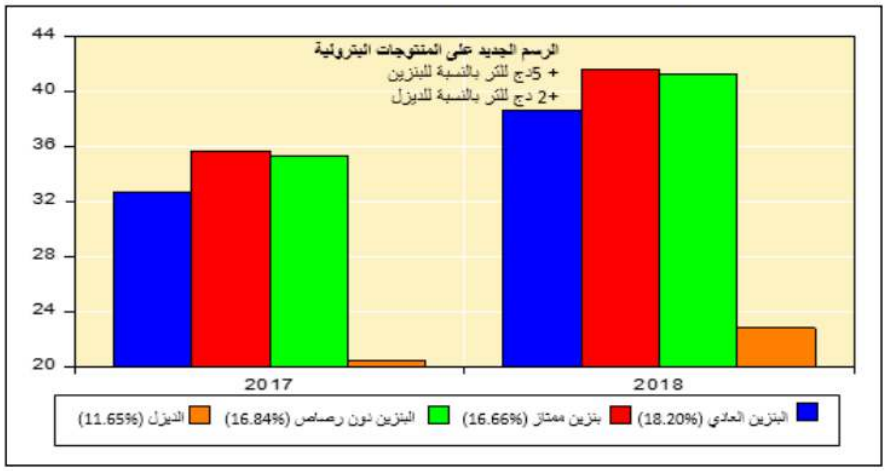

Source : MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation du projet de la Loi de Finances pour 2018, p32.

تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام:

اضطرت الجزائر الى تبني سياسة التقشف المالي التي يفرضها انخفاض الايرادات والتي تصل نسبة 97 % منها من الجباية البترولية.

نجد ان السياسة الانفاقية للدولةالجزائرية تأثرت جراء الانخفاض الكبير لاسعار البترول خاصة مع منتصف سنة 2014 والتي استمرت في الانخفاض حتى سنة 2015 وتذبذبت مع بداية 2016، اذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الاجراءات تهدف الى ترشيد الانفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع، من اهم التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الانفاق سنة 2013.

وفيما يخص مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط فقد أوصى صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط انفاقها الجاري، خاصة مع التراجع المستمر للوفورات المالية العامة سيكون على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجز المستقبلي، إضافة الى الإصلاحات الميزانية اخرها صدور قانون عضوي 18-15 مؤرخ في 2 سبتمبر 2018، ومن بين النقاط التي أكد عليها هي رفع مستوى الحوكمة والتنافسية والشفافية.

وبهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم انشاء برنامج معلوماتي لإعداد الميزانية، وتسجل الجزائر نتائج جد سيئة عندما يتعلق الامر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016، وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 هذا المؤشر يشير إلى أن الحكومة الجزائرية توفر للجمهور معلومات ضئيلة عن ميزانية الحكومة الوطنية وأنشطتها المالية، وهذا يعتبر تحديا للمواطنين في محاسبة الحكومة على ادارتها للأموال العامة.

الجدول (2): مؤشر ضبط الفساد في الجزائر (2018-2020).

السنة	2018	2020
القيمة	35	36
الرتبة	105	104

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد (2012-2020).

من خلال الجدول يتبين ان الجزائر قد حصلت على مراتب تتراوح ما بين 104 و105 من مجموع الدول 180ن وهذا الترتيب يعكس ان الإجراءات التي قامت بها السلطات العمومية لا تزال غير فعالة، وتنتظر وجود آليات كفيلة للحد منها حيث لا تزال الظاهرة لصيقة أكثر بهذه المؤسسات، والتقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الدولية في هذا الشأن كفيلة باستقراء الواقع الجزائري والتي تصنف الجزائر في مراتب متقدمة من حيث الفساد.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي في ظل إنعكاسات ممارسة الميزانية (2021/1990)

المطلب الأول: منهجية التكامل المشترك لجوهانسن

أولا: الاستقرارية

1. مفهوم الاقتصاد القياسي:

إستخدم مصطلح الإقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 من طرف الإقتصادي النرويجي **RangarA.K.frisch** الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد[1]، يعني الإقتصاد القياسي بالمعني الختصر "القياس الإقتصادي" ، وعلى الرغم بمن أن القياس هو جزء مهم من الإقتصاد القياسي، إلا أن نطاق هذا الأخير هو أوسع من ذلك بكثير[2]، وتتمثل أهدافه الأساسية في إختبارات وتفسيرات عديدة.[3]

2.الإنحدار الخطي:طريقة المربعات الصغرة العادية

ينقسم إلى نوعين: الإنحدار الخطي البسيط الذي يقيس العلاقة الخطية بين المتغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، والإنحدار الخطي المتعدد الذي يقيس العلاقة الخطية بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة .

3.إستقرارية السلاسل الزمنية

وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات[4] التي تستخدم في الدراسات نفترض أن تون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأنه في حالة غياب صفة الإستقرار فإن الإنحدار من متغيرات هذه السلاسل غالبا ما يكون إنحدارا زائفا "**Spurious Regression**" اي لا معني له ، و يتضح ذلك

---

[1]– Humerto Barrrto FRNK M . Howland ; Introductory Econometrics : Usig Monte Carlo Simulation with Microsoft Exel " ; Cambdge Universite Press ; New York; U.S.A ; p.10.

[2]– Damodar N.Gujarati ;Basic Econometrics" ;4th ed.;the McGraw –Hill Companies ;**U.S.A**;2004;p .01

[3]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الإقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005. ص10.

[4]– Rgis Bourbonnes Michel Terraza ; Analyse des series Temporelles ; Applications à l'économie et à la getion « ;3eme éd ;Dunod ; Paris ;2010 ;p.5.

من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 ،زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة ،اضافة الي ظهور مشكلة الإرتباط الذاتي التسلسلي[1] .

3.2.اختبارات الإستقرارية :

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الإستقرار او السكون في السلسلة الزمنية ،و تتمثل هذه المعايير في :

1.2.3دالة الإرتباط الذاتي Autocorrelation Function(ACF)

2.2.3إختبارات جذر الوحدة : Unit Root Teste

إختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الإستقرارية، وإنما تسمح أيضا بتحديد نوع العدم الإستقرار (السيرورة **TS** أو **DS**) ، وبالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة[2]، فسلاسل الزمنية الغير مستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو الفرق (سلاسل **DS**) أو عن طريق حساب إنحراف السلسلة بالنسبة للإتجاه العام(سلاسل **TS**)، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الغير مستقرة: السلاسل من نوع **DS** والسلاسل من نوع .**TS**

2.2.2.3 إختبار ديكي فولار الموسع (**Augmented Dicky fuller**)

يقوم إفتراض إختبار **Dicky fuller** الموسع (**ADF**) على مبدأ توسيع المعاملات الثلاثة السابقة ، وذلك بإظافة عدد من الفروق ذات فجوة زمنية **P** المناسبة للمتغير التابع، حيث يمكن تحديد طول فترة التأخر **P** وفقا لمعيار (**AIC**)أو معيار(**SC**) **Schwarz.**

ثانيا:التكامل المتزامن نموذج تصحيح الخطأ

أن دراسة المتغيرات غير المستقرة وإستخدامها في تقدير نماذج الانحدار ليس بالضرورة أن يؤدي إلى انحدار زائف "**Spurious Regression**"حيث أنه وجد أن بواقي النموذج المقدر هي مستقرة، فإن ذلك يعني أن هذه المتغيرات تتميز بخاصية التكامل المتزامن والمشترك " **CO-integratio**" ، أي تربط بينها علاقة توازن طويلة الأجل ، ومن ثم فإن الإنحدار المقدر يكون لم معنى في المدى الطويل .

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الإقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"،مرجع سبق ذكره، 643.

[2]– Rgis Bourbonnais ;Economitrie » op.cit ;p.246.

زقد إعتبر العديد من الإقتصاديين أن تحليل التكامل المتزامن الذي قدمه **Grangerc(1983) Engel (1987) Granger** . يمثل أحد المفاهيم الجديدة في مجال الجديدة وتحليل السلاسل الزمنية[1] .

1.مفهوم التكامل المتزامن:

يشير التكامل المتزامن " **CO-intégration**" إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخري بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة بين الزمن [2].وعلى الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية(أي قد تكون غير مستقرة) إذ أخذت كل على حدى، إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن[3] .

وقد عرف**C.W.J.GrangeR**و **R.F.Engle** (1987) التكامل المتزامن كمايلي:

تربط بين عناصر الشعاع x_tذو بعد **k** علاقة تكامل متزامن من درجة،**d,b**)(، ويرمز لها(x_t ،**CI(d;b)**
وإذا كانت جميع عناصرx_t متكاملة من الدرجة **d** على حدى ، وإذا كانت هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل غير زائفة z_t في هذه المتغيرات ، والتي تكون متكاملة من درجة(**d-b**)مع **b>0**، أي:

$$z_{t=}\ a'_T x$$

يسمى الشعاع شعاع المتكامل المتزامن**The Cointegrating Vector**

من خلال هذا التعريف، يمكن إستخلاص شروط التكامل المتزامن، والتي تتمثل في مايلي:

- يجب أن تكون جميع السلاسل متكاملة من نفس **d** (على الرغم من أن بعض الكتابات الأخيرة حول التكامل تسمح بوجود درجات مختلفة بالتكامل)، هذا الشرط المسبق لا يعني بالضرورة أن جميع السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المتزامن .

[1]- Rgis Bourbonnais ;op.cit ;p ; 295.

[2] – عبد القدر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الإقتصاد: بين النظرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 670.

[3] - R.I.D.Harris ; Using Cointegration Analysis in Economitrics Modelling ;Prntice Hall; Harlow. England;1995;p.22

– أن تكون هناك تركية خطية واحدة على الأقل لهذه السلاسل، والتي تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

2.التكامل المتزامن بينkمتغير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ[1]

في إطار نموذج إقتصادي ذو **k**متغير المفسر:

$$y_t=\beta_0-\beta_1 X_{2T}+\ldots+\beta_K X_{KT}+\sum t$$

إذ كانت المتغيرات y_t و**x_{kt}**غير مستقرة، ومتكاملة من الدرجة **I**(1)مثلا ، فإن هناك إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن ،حيث انه اذا كانت هناك تركيبة خطية مستقرة لهذه المتغيرات ،فإنه يمكن القول انها تشكل علاقة تكامل المتزامن.

تقدير النموذج بواسطة طريقة المربعات الصغري العادية (**OLS**)يسمح بحساب المتبقي :

$$et=y_t-B\beta_0-\beta_1 x_{1t}-\ldots-\beta_k x_{kt}$$

اذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ،فإنه يتم قبول فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات.

يعطي شعاع التكامل المتزامن بواسطة :$[1.-\beta_0-\beta_1\ldots.-\beta_k]$

و لكن ،في الواقع فإن حالة عدة متغيرات تعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بحالة متغيرين فقط وذلك بسبب وجود عدة إحتمالات أو إمكتنيات لتركيبات التكامل المتزامن، إذ كانت المتغيرات**x_{1t} x_{2t}** و**$y_t x_{3t}$**متكاملة مثني مثني**Par paires**،اي:

$$x_{2t}.x_{3t}\sim CI(1.1) \quad y_t.x_{1t}\sim CI(1.1)$$

وتركيبتا الخطية المتكاملة من درجة صفر**I(0)** أي مستقرة ، ويكون لدينا :

$$e^1=y_t-a_0-a_1x_{1t}$$

$$e^2_t=x_{2t}-\hat{y}_0-\hat{Y}_1X_{3T}$$

[1] – Rgis Bourbonnais ;op.cit ;p ; 306–304

وبالتالي $I(0)$ $e_t=e^1_t+e^2_t \quad y_t-\hat{}_0-\hat{a}_1x_{2t}+x_{2t}-\hat{Y}_0-\hat{Y}_1x_{3t}$

وفي هذ الحالة، يمك الحصول على شعاع آخر بالتكامل المتزامن:

$$[1,\hat{a}_0-\hat{Y}_0,\hat{a}_1,1,-\hat{Y}_1]$$

وبصفة عامة، في إطار نموذج يضم**k متغير مفسر** (أي **(1+k)** متغير في بالمجموع)، فإنه يمكن إيجاد **k**شعاع للتكامل المتزامن، وتكون هذه الأشعة مستقلة خطيا. عدد أشعة التكامل المتزامن المستقلة خطيا تسمى رتبة التكامل المتزامن .

ومن ناحية تطبيقية، من أجل إختيار إمكانية وجود تكامل متزامن بين عدة متغيراتّ، فإنه ينبغي أولا إختيار علاقة التكامل المتزامن على مجموع **(1+k)** متغير، وفي حالة وجود تكامل متزامن ، يتم إختبار هذه العلاقة بالنسبة لكل تركيبة بين المتغيرات .

عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجد عدة متغيرات، فإنه يتم الأخذ بعين الإعتبار حالتين:

-وجود شعاع تكامل متزامن وحيد .

-وجود عدة أشعة تكامل متزامن .

إذ كان شعاع التكامل المتزامن واحيدا، فإنه يمكن تقدير نموذج صحيح الخطأ **Engel Granger** وذات مرحلتين:

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية**(OLS)** لعلاقة طويلة الأجل والحساب المتبقي:

$$et=y_t-B\beta_0-\beta_1x_{1t}-\ldots-\beta_kx_{kt}$$

المرحلة الثانية: التقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية لعلاقة نموذج الديناميكي(العلاقة قصيرة الأجل):

$$\Delta yt=a1\Delta x1t+a_2\Delta x2t+\cdots+ak\Delta xkt+y1e1-y1et1-1+$$

المعامل a_1 الذي يمثل سرعة التعديل للعودة إلى التوازن(قوة العودة إلى التوازن) يجب أن يكون سالبا ومعنويا كما في حالة وجود متغير مفسر واحد.

ولكن، في كثير من الأحيان تكون هناك عدة أشعة لتكامل المتزامن، وبالتالي فإن طريقة **Engel Granger** تعتبر غير ملائمة في هذه الحالة. إظافة إلى ذلك، مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية(**OLS**)غير ثابتة مهما كان شعاع التكامل المتزامن .

3. **إختبار علاقة التكامل المتزامن: طريقة Johansen(1988) .**

إن الأسلوب الذي إقترحه **Soren Johansen** (1988) هو عبارة عن تقدير بإستخدام طريقة الإمكان الأعظم"**Maximum Likelihood**" للمعادلة (4.23) الخاصة بـ $\Delta . y_t$ التي تعتبر الشرط

$$\prod = + aB'$$ [1]

وقد قدم **Johansen**إختبارين اتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن إستنادا إلى القيم الذاتية للمصفوفة يتم حسابها عبر مرحلتين:

المرحلة01: حساب البواقيu_t,v_t مصفوفات البواقي ذات بعد(**K,n**)مع:

K: عدد المتغيرات ، **N:** عدد المشاهدات.

المرحلة 02: حساب المصفوفة التي تمكن من حساب القيم الذاتية.

أ. **إختبار الأثر TRACE TEST**

انطلاقا من هذه القيم الذاتية يتم حساب إحصائية **Trace**

$$\mathbf{ATRACE} = -\mathbf{n}\sum_{\mathbf{i=r+1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{ln}(\mathbf{1}-\boldsymbol{\lambda}\mathbf{I})$$

مع: **n**– عدد المشاهدات، القيم$\boldsymbol{\lambda}$ للمصفوفة**M,K**عدد المتغيرات ، **r**– رتب للمصفوفة .

[1]– Gebhard Kirchgassner , juren Wolters ; Introduction to Modern time series Analysis; "springer– verlag berlin heidelberg ; Nwe york ;2007 ;p22

يقوم اختبار الأثر **Trace Teste**بإختبار الفرضية العدمية التيتفيد بأنهناك **r** شعاع تكامل متزامن عي الأكثر اي ان رتبة المصفوفة $\prod$ هي اقل من او تساوي... مقابل الفرضية البديلة التي تنص في هذه الحالة علي اغن هناك أكثر من **r** شعاع تكامل متزامن.

و يستخدم هذا الإختبار كالأتي :

-رتبة المصفوفة $\prod$.تساوي**0(r=0)**،اي: **H_0;r=0**، اذا تم رفض الفرضية **H_0**، نمر إلى الإختبار التالي وفي الحالة العكسية يتوقف الإجراء ورتبة المصفوفة هي **r=0**(حيث أنه إذ كانت **trace** محسوبة أكبر القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول، يتم رفض الفرضية**H_0** .

- رتبة المصفوفة .$\prod$تساوي **;H0 (r=1 1:** مقابل **1 <r**، اي تم رفض الفرضية **H_0**نمر إلي اختبار التالي، وهكذا واذا تم الإستمرارفي رفض الفرضية **H_0**،يتم في الأخيرة اختبار الفرضية **r=k−1**; **H_0**مقابل **r=k**; **H_1**،و اذا تم رفض الفرضية **H_0**فإن رتبة المصفوفة إذن هي .**r=k**،و بتالي ،لا توجد علاقة تكامل متزامن لأن المتغيرات هي كلها مستقرة**I(0)**

ب.اختبار القيمة الذاتية العظميMaximum Eiginvalue

يعطي الإختبار الثاني الذي اقترحه **Johansen** بواسطة الإحصائية :

$$\lambda_{\max}=-nln\,(1-\lambda_{r+1})\ \mathrm{r} = 0.1.2\ldots$$

يسمح هذا الاختبار بالتاكد من صحة الفرضية العدمية**H_0** التي تفيد بأن هناك**r**شعاع تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بان هناك **r**شعاع تكامل متزامن.

يتم اجراء اختبار القيمة الذاتية العظمي بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الاثر).

قدم **Johansen** و **Juselius**(1990) جدولا للقيم الحرجةلكل الاحصائيتين،كما قدم كذلك **Osterwald−Lenum** (1992) مجموعة أكثر إتساعا من القيم الحرجة إخبار **Johansen** .

وبصفة عامة إذا كانت القيمة احائية الإختبار أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من جداول **Johansen**، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على أن هناك **r** شعاع متكامل متزامن لصالح

الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك (**R+1**) شعاع تكامل متزامن (من أجلλ_{max}) أو أكثر من **r** شعاعتكام متزامن (من أجلγ_{tt}

) يمكن تلخيص الخطوات الأساسي لتقدير نموج تصحيح الخطأ الشعاعي(**VECM**)فيما يلي:

1- تحديد عدد فترات لتأخر **p** للنموذج حسب معايير **SC**أو **AIC** .

يتم حساب معايير$SC_{(P)}$ و $AIC_{(P)}$بالطريقة التالية

حيث: **K**: عدد متغيرات النظام،**n**: عدد المشاهدات :**P**عدد فترات التأخر.

$\sum_e$: مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لبواقي النموذج .

يتم اختيار فترة التأخر **p** التي تقوم بتدنية قيم المعيار **SC**أو معيار **AIC**

2-تقدير المصفوفة$\prod$ ، حيث يسمح إختبار **Johansen**بتحديد عدد علاقات التكامل المتزامن .

3- تحديد علاقات التكامل المتزامن، أي العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

4-تقدير بواسطة طريقة الأمكان الأعظم نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، والتحقق من صحته بإستخدام الإختبارات المعتادة: إختبار معنوي المعاملات ، والتحقق من أن البواقي تمثل تشويش أو إضطراب الأبيض**whit Noise**عن طريق إجراء إختبار **Ljung-Box**

وفي الأخير يمكن القول أن طريقة **Johansen** تدرس علاقات التكامل المتزامن في الأنظمة متعددة المتغيرات، حيث تكون هناك على الأقل سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، وفي الواقع تعتبر هذه الطريقة أقوى طريقة **Engel Granger** ، ولكن لدى هذين الإختبارين أهدافا مختلفة، فإختبار

Johansen يبحث عن تركيبة الخطية التي تكون أكثر إستقرارا ، وفي حين أن إختبارات **Engel Granger** والتي تقوم على طريقة المربعات الصغرى العادية "**OLS**" تسعى إلى الحصول على تركيبة خطية مستقرة التي يكون لا أدنى تباين **Minimum Variance**[21].

وبصفة عامة، إختبار **Johansen** هو أكثر إفادة من إختبار **Engel Granger** لإنه يحدد جميع العلاقات التكامل المتزامن الممكنة ،و يستخدم عادة من أجل المشاكل الإقتصادية حيث تكون هناك العديد من المتغيرات في النظام.

4.الإختبارات التشخيصية لنموذج تصحيح الخطأ:

1.4. اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباينHeteroscedasticity:

هناك العديد من الإختبارات التي تستخدم من اجل الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين [3] ،من بينها :

1.1.4 اختبار Goldfeld-Quandt:

قدم **Goldfeld** و**Quandt** (1965) اختبار لعدم ثبات التباين" **Heteroscedasticity**"، و الذي يعتبر بسيطا علي حد ما حيث يستخدم علي نطاق واسعلا .و لكن هذا اختبار يشترط ان الباحث يعرف مسبقا المتغيرالذي يكون مصدرا لعدم تجانس او ثبات التباين.

2.1.4 اختبار[4] ARCH:

النماذج من نوع (**ARCH** (**Autoregressive Conditional Heteroscedasticity**

[1]Carol Alexander "Market Risk Analysis Practical Financial Econometrics Vol. II Johan Wiley & Sons Ltd. England 2008 p.235

[3] – عبد القادر محمد عبد القادر علية الحديث في الاقتصاد القياسي بينالنظرية والتطبيق ،مرجع سبق ذكره، ص ص 496-498 .

[4] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، من 440

تسمح بنمذجة السلاسل الزمنية التي لديها تقلب (أو تباين أو تغيير لحظي يعتمد على الماضي، كما يمكن كذلك إجراء تنبؤ ديناميكي للسلسلة الزمنية من حيث المتوسط والتباين.

يستند هذا الاختبار سواءا على اختبار **Fischer** الكلاسيكي، أو على اختبار مضاعف لأغرانج **(LM)**. تتمثل الخطوات الأساسية لهذا الاختبار فيما يلي:

(1) حساب بواقي نموذج الانحدار (e_t).(2) حساب مربع البواقي (e_t^2)

3 إجراء المحدار ذاتي لمربع البواقي ذات تأخيراتp ، حيث يتم الاحتفاظ بالتأخيرات المعنوية فقط

2.5 اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

بشير مصطلح الارتباط الذاتي بصفة عامة إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة[1]، وتمثل فرضية إستقلال الأخطاء عن بعضها البعض إحدى الفرضيات العامة الطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي تعني أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقلا عن الخطأ المتعلق بأي مشاهدة أخرى، ويعبر عن ذلك بأن قيمة معامل الإرتباط (أو التباين المشترك) بين القيم المتتالية للحد العشوائي تكون مساوية الصفر وهناك عدة إختبارات يمكن للكشف عن وجود الإرتباط التسللي بين الأخطاء من بينها:

1.2.5 .إختبار Durbin–Watson:

يسمح إختبار Durbin–Watsonبالكشف عن الإرتباط الذاتيللأخطا من الدرجة الأولى.

2.2.5. إختبار Breusch–Godfrey:

لتجنب بعض نقائص إختبار**Breusch–Godfrey** للإرتباط الذاتي ، قدم كل من **Breusch**و**Godfrey**إختبارا عاما للإرتباط الذاتي، حيث يستند هذا الإختبار **Ficher** على إختبار أو إختبار مضاعف لاغرانج " **LM Test**" وهو يسمح بالكشف عن الإرتباط الذاتي ذو رتبة أعلى من 01 واحد، ويبقى ساري المفعول في حالة وجود متغير تابع (متغير مفسر) مؤخر بفترات زمنية كمتغير مفسر.

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره

تتمثل الفكرة العامة لهذا الإختبار في البحث عن علاقة معنوية بين المتبقي ونفس المتبقي المؤخر بفترات زمنية .

3.5. **إختبارات التوزيع الطبيعي:** من أجل تشكيل فترات الثقة للتنبئ، وكذلك من أجل إجراء إختبارات **Student** على المعلمات، يجب أن يتم من الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي وإختبار **Jarque –Bera** (1984) والذي يستند على المفهوم الخاص بـ **Skewness**(عدم التماثل) و **kurtosis**(التفلطح) يسمح بالتحقيق أن الأخطاء تخضع للتوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة

أولا: صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن الدعم الحكومي وفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من فتحي بن دندن ويونس مراد وبن أحمد سعدية عزازي فريدة وعرفات إكرام عمر طويل، تم صياغة نموج النفقات بدلالة دعم السكن والصحة والعائلات والمعاشات والمجاهدين والمعوزين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2021 على النحو التالي:

$$DEP_t = f(HOU_t . FAM_t . PEN_t . NEED_t . MUJ_t . HEA_t)$$

ومع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كتالي:

$$EDIV_t = a + B_1 HOU_t + B_2 FAM_t + B_3 NEED_t + B_4 MUJ_t + B_5 HEA_t + B_6 PEN_t$$

حيث أن:[1]

DEP مؤشر الإنفاق:

[1]– بيانات المتغيرات تمالحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، البنك العالمي (WDI)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات،الكويت.

FAM مؤشر دعم العائلات:

HEA مؤشر دعم الصحة:

HOU مؤشر دعم السكن:

MUJ مؤشر دعم المجاهدين:

NEED مؤشر دعم المعوزين:

PEN مؤشر دعم المعاشات

ثانيا: توصيف النموذج

	DEN	FAM	HEA	HOU	MUJ	NEED	PEN
Mean	**23 ,18287**	**223,3250**	**155,1094**	**203,4420**	**109,7784**	**94,09216**	**118,7744**
Median	22,70928	116,5100	65,40500	131,1800	79,87000	65,64500	73,97000
Maximun	35,278700	492,3650	367,8230	754,1450	200,5500	224,5690	318,3300
Minimum	16,53838	22,44000	23,91000	30,19000	48,34000	19,19000	12,14000
Sid-Dev	3,804352	191,1587	138,8654	176,1734	58,92997	67,85682	107,4052
Jarque-Beva	77,248220	4,654691	4,540223	7,962948	4,275432	3,485448	3,900044
Probability	0,026673	0,097554	0,103301	0,011792	0,117924	0,175043	0,142271

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews**

ومن خلال الجدول نلاحظ متوسط قيمة الإنفاق22،70978 خلال الفترة (1990-2021)ن بينما المتغيرات المستقلة تتراوح المتوسط ما بين94،09216إلى 223،3250،أما الإنحراف المعيار الإنفاق بلغ قيمته3،80 لنفس الفترة وقد سجل أعلى قيمة له191،1597 للمتغير**FAM**، أيضا ان المتغيرات الدراسة تتبع توزيع طبيعي (**Probjarque-bera>/5**) ما عدا الإنفاق ومتغير دعم السكن.

مصفوقة الإرتباط:

	DIP	FAM	HEA	HOU	MUJ	NEFD	PEN
DEP	1,000000						
FAM	0,732929	1000000					
HEA	0,628874	0,953199	1000000				
HOU	0,794625	0,882295	0,896517	1000000			
MUJ	0,502790	0,918750	0,956595	0,779513	1000000		
NEED	0,678413	0,943378	0,956237	0,858122	0,916068	1000000	
PEN	0,531094	0,927744	0,956908	0,767786	0,982603	0,94654	1000000

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات (أكبير من 0،05)

الجدول: إختيار جذر الوحدة لسلسلة المتغيرات النموذج بإستخدام**ADF**

المتغيرات	سلسلة عند المستوى		سلسلة عند الفرق	
	Statistic S	**Prob**	**Statistic**	**Prob**
DEP	−**2**,768042	0,0745	−8,429397	0,0000
FAM	0,428823	0,8008	−6,327603	0,000
HEA	0,899677	0,8972	−1,971438	0,0481
HOU	−0,061300	0,6540	−6,646719	0,000
MUJ	2,680785	0,9974	−6,189430	0,0001
NEED	1,081357	0,9234	−4,133426	0,0002
PEN	2,233638	0,9924	−4,556258	0,0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

منخلال الجدولنلاحظ أعلاه الخاص بإختيار ديكي فولار الموسع (AujmentedDickyFuller) لجذر الوحدة يتضح أن القيمة الإحصائية **ADF**أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية**5%** بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جدر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى، وعند اخذ سلاسل الفروق الاولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة الإحصائية **ADF** هي أقل من القيمة الحرجة للاختيار عند مستوى معنوية**5%** بتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني ان جميع السلاسل الأصلية محل دراسة متكاملة من الجدرجة الاولى.

إذن أكد إختيار ديكي فولار الموسع (**AujmentedDicky Fuller**) لجذر الوحدة ان جميع السلاسل الأصلية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الاولى (1) ، وبالتالي يمكن مرور إلى إجراء إختيار التكامل المتزامن ل **Johansen**, **Juseliws** (1990) على هذه المتغيرات.

معايير إختيار درجة تأخر (طول فترة التأخير)

قبل إجراء إختيار التكامل المشترك لا بد من تحديد فترات التباطؤ الزمن المناسبة (**LagLength**) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة للإلقاء الإرتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية(**HQ,SC,AIC**)حيث يمثل:

(Schwarz BayesianCriterion)SBC.(Akaike Information Criterion)

HQ(Quinn Criterion) لثلاث أشعة إنحدارية ذاتية (**p=0.1.2.3**) **VAR**

LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−922,0517	**NA**	**1.58e+19**	64,40257	64,40257	64,17590
1	−795,7720	**8879,182**	**8.49e+16**	58,74290	61,38319	59,56980
2	−667,5267	**8230,123**	**7.04e+14**	53,27771	58,22826	54,82816
3	−446,5008	**7367,105**	**,697e+10**	41,55178	48,81259	34,82577

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تشير إلى فترة الإبطاء بواسطة المعيار

- يتضح من خلال الجدول أعلاه ان الدرجة التأخير المثلى هي (**B**) وذلك حسب معيار**LR** ومعيار **FPE** معيار**AIC** ومعيار **SC** ومعيار **HQ**، لأنها تحقق ادنى قيمة وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل الإبطاء الملائمة لنموذج لا سيما بالنظر إلى صغر حجم العينة.

- منهجية التكامل المشترك لجوهانسون (**Johansen ,test**) يتم بإستخدامإختبار**Juselivs Johansen** بأنه يأخذ بعين إعتبار العينات الصغيرة، وكذا يحدد عدد علاقات التكامل من المشترك الموجودة، وينطوي هذا الإختيار على تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

VectorAutoregressive Model(var)،بإستخدام إلى الامكانية العظمى **Maximum Likebhood ,Function**، ويفترض هذا الإختيار وجود **P** من المتغيرات الإقتصادية في شعاع الإنحدار الذاتي من الدرجة**K**.

ويمكن تحديد عدد التكامل المشترك بإستخداماالإختبارات التالية:

أ- إختبار الأثر **Trace**(مجموع عناصر قطر المصفوفة)

ب- إختبار القيمة الذاتية العظمى **Maximum Eigen Vaeues**

الجدول: إختبار التكامل المشترك لجوهانسون **(Johanses)**

الفرضية العظمى	القيم الذاتية	احصائية الأثر	القيمة الحرجة عند 0.05	الفرضية العدمية	احصائيات الذاتية العظمى	القيمة الحرجة عند 0.05
r=0*	**0.97**	**295.8771**	**125.6154**	**r=0***	**106.3524**	**46.23142**
r=1*	**0.90**	**189.4347**	**95.75366**	**r=1***	**96.84330**	**40.07757**
r=2*	**0.81**	**119.5914**	**69.81889**	**r=2***	**51.17272**	**33.87687**
r=3*	**0.74**	**68.41869**	**47.85613**	**r=3***	**.4925**741	**27.58434**
r=4*	**0.44**	**26.92612**	**29.79707**	**r=4***	**17.55131**	**21.13162**
r=5*	**0.26**	**9.374814**	**15.49471**	**r=5***	**9.365024**	**14.26460**
r=6*	**0.000326**	**0.009790**	**3.841466**	**r=6***	**0.009790**	**3.841466**

* تشير إلى عدة أشعة التكامل المشترك

المصدر:مخرجات برنامج Eviews

1- إختيار الأثرTracetest:

من خلال الجدول تشير نتائج الأثر إلى رفض الفرضيات العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة للتكامل المتزامن عند السطر الاول(**r=0**)، وكذا عدم وجود علاقة للتكامل المتزامن عند (**r=1**)، على التوالي وذلك لان القيمة إحصائية للأثر**TRACE** عند هذه الفرضيات أكبر من القيمة الحرجة للإختيار عند مستوى معنوية**5%**، في حين انه يتم قبول الفرضية العدمية التي تقيد وجود علاقة لتكامل المتزامن عند(**r=4** نظرا لكون قيمة إحصائية للأثر**trace** والتي تساوي17,55131 وهي أقل من القيمة الجرحة للإختبار البالغة21,13162 عند مستوى معنوية**5%**وهذا يعني أن رتبة المصفوفة**M** تساوي 4 أي (**r=4**).

2- إختيارالقيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Valus .Test:

تشير نتائج إختيار القيمة الذاتية العظمى الموضحة في الجدول إل ى رفض العدمية التي تنص على وجود أي علاقة التكامل المتزامن عند السطر الأول(**r=0**)، ذلك لأن احصائية القيمة الذاتية العظمى**max** تساوي106,3524 وهي أكبر من القيمة الحرجة للإختيار التي تساوي46,23142 عند مستوى معنوية5% في حين يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تقيد بوجود علاقة واحدة على أكثر للتكامل المتزامن(**r=4**) نظرا لكون احصائية القيمة الذاتية العظمى**max** والتي تساوي17,55131 وهي أقل من القيمة الحرجة للإختيار البالغة21,13162 عند مستوى معنوية 5% والذي يعني ان رتبة المصفوعة**m** تساوي 4 أي (**r=4**) وبالتالي يشير إختيار غلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات.

إذن نلاحظ ان كلا الإختيار بين الأثر وإختيارالقيمة الذاتية العظمى) قد توصل إلى رفض الفرضية العدمية التي تقيد بعدم لوجود اي علاقة للتكامل المشترك(**r=0**)، وكلاهما يشيران غلى وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين المتغيرات محل الدارسة، وإستناد إلى الادبيات الأكاديمية، ليس هناكم معيار محدد متفق عليه يتم على أساسه تفضيل أحد هذين الإختيارين، ولكن أشار عدد من الكتاب إلى تفضيل الإعتماد على النتائج الخاصة بإختيار القيمة الذاتية العظمى، وذلك للأسباب معينة، ومثلا فضل

Jusliws.Jihansen1990 إختيار القيمة الذاتية العظمى لأن لديه أداء،أفضل مقارنة بإختيار الأثر[1] وإعتبر**Banerje**وآخرون1993، **Dutta**و**Ahmed**(1997)، **Odhiambo**(2005)، أن إختيار القيمة الذاتية العظمى هو أكثر فعالية ومصداقية في حالة العيناتصغيرة الحجم مقارنة بإختيارالآثر، كما أكد **Endeve** أن الفرضية البديلة التي تقوم عليها إختيار القيمة الذاتية العظمى تعتبر أكثر وجودا، لذلك يتم عادة تفصيل هذا الاختيار في تحديد عدد الأشعة التكامل المتزامن.[2]

وبناءا على ذلك سيتم الاعتماد في هذه الحالة على نتيجة اختيار القيمة الذاتية العظمى، والتي أشارت إلى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

تقدير نموذج باستعمال تصحيح الخطأ (ECM) وتقدير المعادلة المدى الطويل والقصير.

المدى القصير:

بعد تأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختيار جوهانسون، تأتي تقدير النموذج بإستعمال تصحيح الخطأ، والذي نوضحه المعادلة التالية.

$$HOUt_0.01 0.01MUJ + 0.04NEED_{t+} - PEN = 0.35e_{t-1} + 0.02FAM_t - 0.02HEA_t$$

$$0.02PEN_t$$

$$-2.45 \quad + 3.29 \quad -1.84 \quad -0.42 \quad + 1.93 \quad +2.58$$

$$-0.90$$

$$R^2 = 0.72 \quad P(f-stat) = 0.00 \quad DW = 2.35.$$

[1]–Angélique Herzberg;"Sustainability of External Imbalances: A Critical"; springer Gabler; Dusseldorf ,Germany
; 2015 ; p.106

[2] –Christian Hertrich;"Asset Allocation Considérations for Pension Insurance Funds: Theoretical Analysis and Empirical Evidence";Springer Gabler; stuttgart, Germany;2013:p.230

2- المدى الطويل:

لإيجاد المعادلة المدى الطويل نستعمل طريقة المربعات الصغرى عن خلال تطبيقا لها تحصلنا على المعادلة التالية.

$$EDIV_t = 21.26 + 0.02FAM_t - 0.03HEA + 0.02HOU_t - 0.04MOJ_t + 0.02NEED + 0.01\ PEN_t$$

$$11.73 \quad +3.1 \quad -2.04 \quad +2.98 \quad -1.38 \quad +1.04 \quad +0.63$$

$$R^2 = 0.81 \qquad P = (Fistat) + 0.00 \qquad PW = 1.44$$

المبحث الثالث: تحليل النتائج

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

أولا: المدى القصير

يتضح من خلال نتائج تقدير معملات متغيرات نموذج(المدى القصير– الملحق رقم)، يظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة السالبة، كما ان الموافق الإحصائية ستودنييت(**Test de student**) الخاصة بهذا المعامل يساوي 2,45 –وهي أقل من 0,05% ،وبالتالي فإن معامل تصحيح الخطأ السالب ومعنويتها يؤكد العلاقة الطويلة الآجل بين المتغيرات المستقلة لنموذج الإنفاق .

– وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (0,35–) إلى سرية تعديل الإختلال فإنفاق يعود إلى توازن طويل الآجل بأخذ35% من التعديل السنوي أما معاملات متغيرات كلها بإشارة موجبة **NEED ،HOU،FAM** ، وإشارة السالبة لـ **PEN،MUJ،HEA**.

– قيمة معامل التحديد0,72 وهذا ما يدل على أن التغيرات المستقلة للنموذج تفسر72% من التفسير في الإنفاق في المدى القصير.

– والقيمة الإحصائية(**P(ficher– stst**) يساوي 0,000 وأقل من 0,05 ويشير إلى أن النموذج له معنوية بصفة عامة (النموذج المفسر على العموم) في المدى القصير.

ثانيا: المدى الطويل

إحصائيا:

يتضح من خلال تقدير معملات متغيرات نموذج المدى الطويل (الملحق رقم)، نلاحظ ان القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد، [1] وإعتمادا على نتائج التقديرية فإن معامل التحديد بلغت0,81% وبتالي فإن المتغيرات المفسرة (دعم الصحة، دعم السكن، دعم العائلات، دهم المعاشات،

[1]–Bourbannais Régis Econométrie.–9e édition : Cours et exercices corrigés .Dunod, 2015,p54–55.

دعم المجاهدين، دعم المعوزين) تشرح 81% المتغير التبع للإننفاق و19% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

– ومن خلال إختيار إحصائية ستودنت(**test student**)[1] نلاحظ ان كل المعالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة آجل ذات معنوية احصائية.

– وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، وهذا ما دلنا عليه إختيار يشير حيث ان **prodFstst=0<0 ,05** أما الاختيار.

– يتضح من نتائج جدول المعملات الآجل الطويل ان المتغيرات كلها معنوية إحصائيا بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل، ما عدا (**FAM**و**hou**و**NEED**و**PEN**) على الإنفاق عند المستوى5%.

إقتصاديا:

– اما الدعم الحكومي كعوامل إقتصادية دالة على تدخل الدولة (الإستثمار المحلي) والإصلاحات المؤساستية (الإستثمار الاجنبي المباشر) وأثرها على الإنفاق الحكومي بأن إشارتها.

حيث يمكن تفسيرمعملات الدالة على الدعم الحكومي على النحو التالي:

–**دعم العائلات:** كل تغير في نسبة دعم العائلات ب 1% تحدث تغير طردي على الإنفاق الحكومي ب0,02.

–**دعم الصحة:** تفسر كل تغير فيها ب1% تحدث علاقة عكسية ب0,03.

دعم السكن: تفسر كل تغير فيها ب 1% تحدث علاقة طردية ب0,02.

دعم المعوزين: تفسر كل تغير فيها ب1% تحدث علاقة طردية ب0,02.

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياس بين النظرية والتطبيق، دار الجامعية، ال–إسكندرية، مصر، 2005، ص197–198.

دعم المعاشات: تفسر كل تغير فيها ب1% تحدث علاقة طردية ب0,01.

دعم المجاهدين: تفسر كل تغير ب1% تحدث علاقة عكسية ب0.04.

المطلب الثاني: تحليل إختيارات الشخصية للنموذج

من أجل دراسة جودة النموذج تجري إختيارات الشخصية

أولا: إختيار سلسلة البواقي

Correlogram of residuais Squared					
19:**22**:**time** 04/25/22 :**Date** **1990.2020**:**Simple** **28**:**Inchuded observations**					
Autocorreiatien	**Pantialcorreiation**	**AC**	**PAC**	**Q-STAT**	**PROD**
		1-0.008	**-0.008**	**0.0022**	**0.963**
		2-0.219	**-0.219**	**1.5544**	**0.460**
		3-0.108	**-0.118**	**1.9454**	**0.584**
		4-0.051	**0.002**	**2.0302**	**0.729**
		5-0.046	**-0.040**	**3.0913**	**0.686**
		6-0.046	**-0.040**	**3.1712**	**0.787**
		7-0.055	**0.011**	**3.2919**	**0.857**
		8-0.177	**-0.181**	**4.6047**	**0.799**
		9-0.118	**0.095**	**5.2196**	**0.815**
		10-0.148	**-0.272**	**6.2404**	**0.795**
		11-0.105	**-0.088**	**6.7830**	**0.816**
		12-0.109	**-0.224**	**7.4183**	**0.829**

المصدر:مخرجات برنامج برنامج 10 **Eviews**

من خلال الشكل أن إحتمال الإحصائية**Q-Statistique** أكبر من 0,05 وهو مؤشر على إستقرارية السلسلة البواقي.

ثانيا: إختيار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Namality Test jak-Berva

من اجل تحقيق من ان البواقي تتبع توزيع الطبيعي يمكن الإستعانة بإختيار"جاك بيزا" الذي يعتمد على معاملي **Skewness**و **Kurtibis** التقطلح حيث النتائج على النحو التالي:

الجدول: يلخص إختيار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

اختيار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية **namality testjarque-Berva**			
فرضية العدم (**ho**): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
jarque-Berva	0,26	**prob**	**0,87**

المصدر:مخرجات برنامج10**Eviews**

- بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإن إحتمالية**JackBewc** تسلوي0,87 وهي أكبر من مستوى المعنوية5%، مما يؤكد قبول الفرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعياا.

ثالثا: إختيار إرتباط التسلسلي للبواقي عن طريق TestBreuch-Godfrey Serial Covrlation إختيار

المتأكد من هذا النموذج إن كان يحوي على مشكلة إرتباط ذاتي للإخطاء، سيتم الإعتماد[1] إختيار بريش قودفري(**Breuch-Godfrey**) الذي يعطي نتائج دقيقة حتى للعينات الصغيرة، وتشير الفرضية .صفرية.(h_0) إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين البواقي بينما تشير الفرضية البديلة (**h1**) وجود إرتباط ذاتي بين البواقي وتتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول: نتائج سلسلة البواقي

[1]- حسام على داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص323.

اختيار ارتباط سلسلة البواقي**LM test correlation-serialBreuch-Godfrey**			
فرضية العدم **(HO):** لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-Statistique	0,79	**Probf**	0,18
Obs*R-au carré	4,33	**Probch-square(2)**	0,11

المصدر: مخرجات برنامج**Eviews**10

- يشير إختيار عدم ثبوت التباين بأن الإحتمالية فيشير تساوي0,18 هي اكبر من مستوى المعنوية5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الإنحدار.

رابعا: إختيار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ABCH

يوجد العديد من الاختيارات المستخدمة[1] في الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد منها أرش **(Test ARCH)** ووفقا لهذا الإختيار يجري إنحدار الذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الاولى، والجدول التالي يوضح نتائج التقدير وفقا لهذا الإختيار.

الجدول: إختيار عينات التباين **Heteroskedasticity Test ARCH**

فرضية العدم **(HO)** : ثباتالتباين			
F-statistique	0,11	**Prob (1.25)**	0,74
Obs*R-aucarré	0,11	**Probchi-Squere (1)**	0,73

المصدر:مخرجات برنامج **Eviews**

يشير إختيار عدم ثبات التباين بأن إحتمالية فيشر تساوي0,74 وهي أكبر من مستوى المعنوية5% مما يجعلنا تقبل فرضية الدعم القائلة بثبات تباين البواقي.

الجدول: نتائج عدم ثبات التباين

[1]-Régis BoubannaisOpcit p156.

فرضية العدم (HO) التباين ثبات			
F-statistique	0,93	**Prob (1.25)**	0,34
Obs*R-aucarré	0,11	**Probchi-Squere (1)**	

المصدر:مخرجات برنامج **Eviews**

يشير إختيار عدم ثبات التباين بأن إحتمالية فيشر تساوي0,74 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا تقبل فرضية العدم القائلة بثبات البواقي.

خامسا: إختيار مدى ملائمة تحديد او تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الذاتي Ramsey Reset Test

يسمح قد إختيار(**Ramsey test**) من معرفة فيما اذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد (الشكل الرياضي، عدد وطبيعة المتغيرات المستقلة، الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وحدة الخطأ،....).

ويرتكز هذا علي إختيار فرضية العدم (**Ho**) القائلة أن النموذج موصف، بشكل جيد أو صحيح والفرضية البديلة(H_1) القائلة بان النموذج غير موصف بشكل جيد.

الجدول: نتائج مدى ملائمة النموذج**Ramsey Reset Test**

اختيار مدى ملائمة النموذج **Reste testRamsey**			
فرضية العدم (HO) =النموذج المحدد بشكل صحيح			
t-Statistique	0,96	**Prob**	0,34
f-Statistique	0,93	**Prob**	0,34

المصدر: **مخرجات برنامج Eviews**

يبين إختيار**Ramsey** أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي اي موصف بشكل غير صحيح، ودلالة ذلك أن قيمة الإحتمالية تساوي0,34 هي اقل من مستوى معنوية5%.

سادسا: إختيار الإستقرار الهيكلي للنموذج Stability Test

لكي تأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة في وجود أي تغيرات هيكلية فيها ووفقا ل **Pesaran and Pesaran– M1997**، لابد من إستخدام احد الإختيارات المناسبة لذلك مثل مجموع التراكمي للبواقي المعاودة**CUSUM**و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة **CUSUM of Squares**[1]ويعد هذان الإختياران من أهم الإختيارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين هما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى إستقراروإنسجام المعاملات طويلة الأمد مع المعاملات قصيرة الامد.

وأظهرت الكثير من الدراسات ان مثل هذه الإختيارات دائما نجدها مصاحبة المنهجية يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لعينة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع مشكل للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختيارات كل من **CUSUM**و **CUSUM of Squarer** داخل الحدود الحرجة عند مستوى95%.

الشكل: إختيارCUSUMو CUSUM of Squren

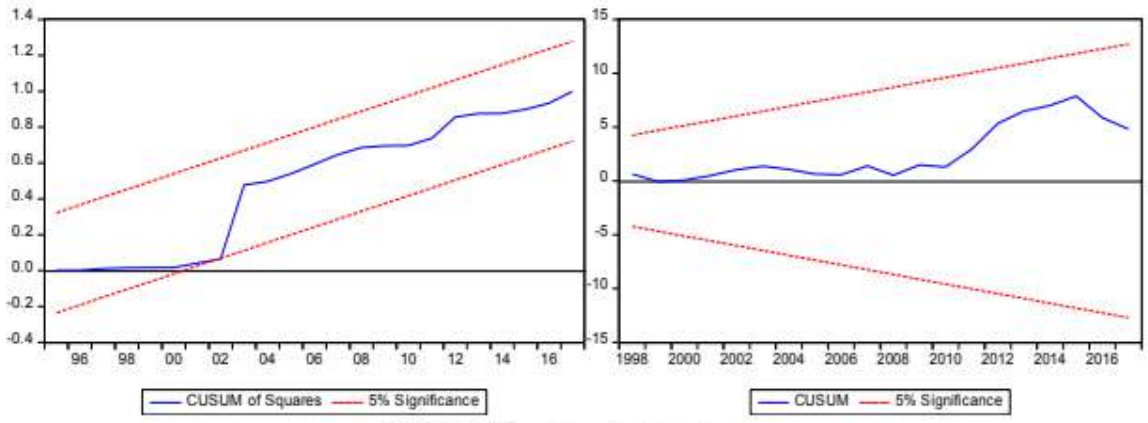

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

وس

وعا

to

s"

Bourbannais Régis Econométrie

[1] –Pesaran , H .M.andB.persaran"Workingwithmicrofit 4–0 An introdution to ecoromametrics .1997 :511

خلاصة

لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتمادا تاما علي قطاع المحروقات الامر الذي يجعل بيئة الاعمال غير مهيئة،رغم امتلاك خزانا ضخما من الموارد فلا بد من إعادة النظر في سياساتها المالية مما يستدعي إلى الإصلاح ووضع إستراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف الى إعادة الوجيه في سياسة الدعم الحكومي.

ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة، تم صياغة نموذج يوضح اثر الدعم الحكومي على ممارسات الميزانية رغم تبني الحوكمة في الجزائر والإصلاحات للفترة 1990-2021، بأستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، ومن خلال النتائج المتوصل اليها يتضح التفسير الاقتصادي لمعلمات المتغيرات المفسرة المقدرة، ولذا كل تغير في نسبة دعم العائلات بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقات بـ 0.06%، اما تغير في نسبة دعم الصحة بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على اجمالي النفقات بـ 0.03%، وكذا تغير في نسبة دعم السكن بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقات بـ 0.02%، وباضافة الى تغير في نسبة دعم المجاهدين بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على اجمالي النفقات بـ 0.04%، اما كل من تغير في نسبة دعم المعوزين و دعم المعاشات بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقاتعلى التوالي بـ 0.02% و 0.01%.

ومن خلال هذا التحليل يتضح نوع العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي النفقات) و المتغيرات المستقلة حيث توجد علاقة طردية ما بيندعم السكن ودعم العائلات ودعم المعاشات ودعم المعوزين، أما بالنسبة لدعم الصحة ودعم المجاهدين فإنه توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع (اجمالي النفقات) والمتغيرات المستقلة (HEA، MUJ)، وتتفق اغلب هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

خاتمة

إن إصلاح المنظومة التي تبنتها الحكومة الجزائرية أصبح أمرا ضروريا بعدما إستنزفت خزينة الدولة بمليارات الدولار دون تحقيقها للعدالة الإجتماعية ورفع الغبن على الطبقة الهشة، ولقد شهد الدعم الحكومي تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة 1990-2021 حيث توضح البيانات طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2021 بلوغ اجمالي التحويلات الاجتماعية حوالي 24961.94 مليار دج حيث تمثلت نسبة الأكبر ومقدرة بحوالي 25.42 % للإعانات العائلية من مجمل التحويلات الاجتماعية، ثم يأتي الدعم الموجه للسكن بـ 22.94% ويليه دعم الصحة حيث قدرت نسبته 17.15%، ثم دعم المعاشات بـ 13.31% ثم 10.99% لدعم المجاهدين وفي الأخير دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف بـ 10.16% رغم تذبذبات التي شهدتها اسعار النفط في السوق العالمية الذي يعتبر مصدرا للايرادات الدولة الجزائرية، إضافة الى تبنيها الحوكمة كالية لتهيئة بيئة الاعمال وتحفيزها من اجل تنويع مصادر الدخل، لكن حد الان توجد صعوبات التي يواجهها المستثمر الاجنبي و المحلي، و هذا بسبب الفسادة الاداري الذي تشهد الدولة، وهذا مايجب الإلتفات إليه من طرف الدولة الجزائرية نظرا لدوره المهم في تطوير بيئة الأعمال، حيث يحتل مؤشر التنافسية المراتب الأخيرة ضمن المؤشر الذي يقيس التنافسية بين الدول، حيث إحتلت الجزائر المرتبة 86 من أصل 138 دولة مشاركة سنتي 2017-2018.

وهنا وجب التنويه الى اصلاح الدعم الحكومي وإعادة النظر في سياسات المنتهجة خاصة الجهات المستفيدة منه، ومحاولة ترشيد النفقات ومحاربة الفساد وتحسين بيئة الأعمال من خلال جذب الإستثمارت الأجنبية وتحسين تنافسية إقتصاد الجزائر وهذا ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية **التكامل المشترك لجوهانسون**، حيث توجد علاقة طردية ما بيندعم السكن ودعم العائلات ودعم المعاشات ودعم المعوزين بالنسبة الناجمالي النفقات ، أما بالنسبة لدعم الصحة ودعم المجاهدين فإنه توجد علاقة عكسية بينهم وبيناجمالي النفقات.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وكإجابة للإشكالية المطروحة والفرضيات البحث خلصنا إلى:

- زيادة الإنفاق العام الدولة نتيجة ارتفاع اعتمادات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من مضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية.

– اليات الدعم الحكومي وباعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وجزء من النفقات العموميةوعلى هذا الأساس الدعم يمثل نفقة حكومية تكون إما مباشرة أو غير مباشرة، تحتاج الى تفعيل دور الحوكمة في استغلالها مما يحسن ممارسات الميزانية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– تتمثل أساسا في الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف، إلا أن لها إنعكاسات سلبية كبيرة، تتلخص أساسا في أن هذا الدعم بستفيد منه كافة افراد المجتمع ومع تنامي حجم الفساد وعدم تكريس الديمقراطية التشاركية.

– –تشير نتائج الدراسة القياسية إلى أن القدرة التفسيرية جيدة لنموذج الدراسة،حيث أن المتغيرات المفسرة تشرح 81% المتغير التابع (اجمالي النفقات)، وبالتالي هذا النموذج مقبول احصائيا بشكل عام، إضافة إلى إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات،حيث يمكن تفسيرها على النحو التالي:

كل تغير في نسبة دعم العائلات بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقات بـ 0.06%، اما تغير في نسبة دعم الصحة بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على اجمالي النفقات بـ 0.03%، وكذا تغير في نسبة دعم السكن بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقات بـ 0.02%، وباضافة الى تغير في نسبة دعم المجاهدين بـ 1% تحدث تغيرا عكسيا على اجمالي النفقات بـ 0.04%، اما كل من تغير في نسبة دعم المعوزين و دعم المعاشات بـ 1% تحدث تغيرا طرديا على اجمالي النفقاتعلى التوالي بـ 0.02% و 0.01%، وهذه النتائج تنفي صحة الفرضية الثانية.

في ظل هذه النتائج ومن أجل الحد من اثر الدعم الحكومي على ممارسات الميزانية وزيادة فعالية الحوكمة في الجزائر، توصي الدراسة بما يلي:

رفع مستوي فعالية تطبيق الحوكمة و الإستفادة من تجارب الدولية للحد من الفساد الإداري.

دور الإصلاحات في تحسين بيئة الأعمال و مدي مساهمتها في تحقيق فعالية الحوكمة و صرف الصحيح لدعم الحكومي

و بناءا علي توصيات المقترحة يمكن إقتراح بعض دراسات للباحثين التي يمكن ان تشكل إشكاليات بحثية مستقبلا و منها:

العمل علي إصلاح الإدارة المالية للحد من فساد الإداري المتفشي في إدارة الجزائرية.

العمل علي إعادة توجيه مداخيل الدولة الي مجالات إقتصادية وإجتماعية التي تعمل علي تحقيق النمو الإقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا. المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

_ إيمان الشاعر،شركة التنمية للبحوث والإستثمارات وتدريب، الإقتصاد المؤسسي الجديد مع تركيز على إمكانية تطبيقية في مجال العمل الجماعي في قطاع الزراعة المصري، الطبعة01، مصر، 2007.

_ بسام عبد الله البسام،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية و الإجتماعية،حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، العدد 02،2018.

_ حسام على داود وخالد محمد السواغي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع، عمان، الأردن، 2013

_ خالد شحادة الخطيب،احمد زهير شامية،أسس المالية العامة، الطبعة:03،دار وائل لنشر،عمان، 2007.

_ عرفات إكرام عمر طويل، دور الحوكمة العمومية في تقرير الممارسات الميزانية وتطويرها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، خلال فترة (1990-2021)، سنة 2021.

_ علي عبد القادرعلي،جسر التنمية معهدالتنمية معهد العربي للتخطيط،مؤشرات قياس المؤسسات،الكويت،العدد 2007،60

_ عمار حربوش،الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الطبعة 02، دار البصائر للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008.

_ كريم حسن، مركز الدراسات الوحدة العربية، مفهوم الحكم الراشد في الفساد والحكم الراشد في البلاد العربية،العدد01، 2004.

_ محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة،دار المسيرة للتوزيع والنشر والطباعة،عمان،الاردن،2008.

_ محمد عباس محرزي،ديولن المطبوعات الجامعية، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة:01، الجزائر، 2003.

_ مقر حمد الجيباني ،وائل محمد جبريل، عبد العزيز علي صداق، كتاب النقد الدولي المغاربي الأزل لمستجدات التنمية المستدامة، الطبعة03، 2018.

- **المذكرات والرسائل الجامعية**

- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بتباع منهج الإنضباط بأهداف، شهادة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أبو بكر قابد سنة ، 2009.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الإقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- محمد صادق حامد ربابعة، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية،أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2010.
- موسى، دور الحوكمة العمومية في تقرير الممارسات الميزانية وتطويرها في ظل بيئة الأعمال الزائرية "دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARPL خلال فترة (1990-2021)،2011.

- **المجلات والدوريات**

- أحمد حمدي عبد الدايم، ،الحوكمة في الميزانية وتطبيقاتها لتحقيق التنمية المستدامة بمصر دراسة تحليلية 2000-2014، المجلة العالمية للدراسات التجارية والبيئة، العدد02،مصر،2016.
- البشير عمارة، ،سياسة الدعم الحكومي في الجزائر،الجزائر، مجلة نور للمرسلات الاقتصادية، المجلد رقم 05 العدد 02،2019.
- بوطيبة بلال، دفاتر MECAS،أثر الانفاق الحكومي على التشغيل في دول المغرب العربي للفترة 1999-201،2021.
-بوعقل مصطفى، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة قياسية (2006-2022)، مجلة مجامع المعرفة، المجلد 08،عدد 01، أفريل 2022.
- بيانات المتغيرات تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، البنك العالمي (WDI)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان الصادرات،الكويت.
- خرسان أبو بكر، بن أحمد سعدية، ،استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد07 2018
- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين ، الدعم الحكومي وإنعكاسته على الموازنة العامة للدولة والدراسات، مجلة الأفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05،العدد:01،2020.
- رشا سيروب، أثر الحوكمة على الكفاءة الإنفاق العام "دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والسياسية ،سوريا، المجلد 38، العدد 01،2022
- زغواني ليلى، بودخدع كريم، إصلاح الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،مجلد رقم04 العدد: 02،2021.
- سي محمد كمال، بن حسين عبد الرزاق،دفاترHECAS ،تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر،2019.
- شقبقب عيسى وعبدلي إبراهيم، ،الحوكمة الجيدة والنمو الإقتصادي، مجلة البحوث الإقتصادي والمالية، العدد 06،2006.
- ضويفي حمزة و بورديدة عبد القادر، دراسة تحليلة لمؤشرات مدركات الفساد في القطاع العام مع الإشارة الي حالة الجزائر، مجلةالأكادمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، المجلد12،العدد02،الجزائر،2018.
- فتحي دندن، زيين الدين قدال، بنود واقع التوظيف سياسة الدعم الحكومي للرفع من الآداء الاقتصادي والاجتتماعي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، رقم المجلد 13 ،العدد: 01 ،2020.
- يوسف شباط، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، مجلة المالية العامة و التشريع المالي، 2009 .
- يونس مراد، واقع الدعم الحكومي المهم في الجزائر وضرورة لانتقال إلى الدعم الموجه، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 06، المجلد 02،2021.

- **الملتقيات الوطنية والدولية**

- صفر الجيباني،وائل محمد جبريل،عبد العزيزعلي صداقة،كتاب لمؤتمر الأولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية، تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018،2020.

- **المواقع الإلكترونية**

مؤشر مدركات الفساد ،بيان صحفي صادر عنمنظممة برلمانيون عرب ضد الفساد، منظمة شفافية الدولة،بيروت، لبنان،على www.transparency.org

المصادر باللغة الأجنبية:

- **ANde Chaineau,Lexique Econimie General.Puf1979;P154**.
- **- R.I.D.Harris ; Using Cointegration Analysis in Economitrics Modelling ;Prntice Hall; Harlow. England;1995;p.22**
- **-Angélique Herzberg;"Sustainability of External Imbalances: A Critical"; springer Gabler; Dusseldorf ,Germany**
- **Bourbannais Régis Econométrie.-9e édition : Cours et exercices corrigés .Dunod, 2015,p54-55**.
- **Carol Alexander "Market Risk Analysis Practical Financial Econometrics Vol. II Johan Wiley & Sons Ltd. England 2008**
- **Christian Hertrich;"Asset Allocation Considérations for Pension Insurance Funds: Theoretical Analysis and Empirical Evidence";Springer Gabler; stuttgart, Germany;2013:p.230**
- **Damodar N.Gujarati ;Basic Econometrics" ;4th ed.;the McGraw –Hill Companies ;U.S.A;2004;p .01**
- **Gebhard Kirchgassner , juren Wolters ; Introduction to Modern time series Analysis;" springer- verlag berlin heidelberg ; Nwe york ;2007 ;p22**
- **Humerto Barrrto FRNK M . Howland ; Introductory Econometrics : Usig Monte Carlo Simulation with Microsoft Exel " ; Cambdge Universite Press ; New York; U.S.A ; p.10.**

- **Pesaran , H .M.andB.persaran"Workingwithmicrofit 4-0 An introdution to ecoromametrics .1997 :511**
- **Régis BoubannaisOpcit**.
- **Rgis Bourbonnes Michel Terraza ; Analyse des series Temporelles ; Applications**
- **à l'économie et à la getion « ;3eme éd ;Dunod ; Paris ;2010 ;p.5.**

الملاحق

ملحق رقم (1): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (DEP_t)

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.429397	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.768042	0.0745
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

ملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*FAM*)

Null Hypothesis: D(FAM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.327603	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: FAM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.428823	0.8004
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

ملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*HEA*)

Null Hypothesis: D(HEA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.971438	0.0481
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: HEA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.899677	0.8972
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

ملحق رقم (4): نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*HOU*)

ملحق (5):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*MUJ*)

Null Hypothesis: D(MUJ) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.189430	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: MUJ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.680785	0.9974
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

ملحق (6):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*NEED*)

Null Hypothesis: D(NEED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.133426	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: NEED has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.081357	0.9234
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

ملحق (7):نتائج اختبار الاستقرارية لـ (*PEN*)

Null Hypothesis: D(PEN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.556258	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PEN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.233638	0.9924
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (8): اختبار درجة الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DEP FAM HEA HOU MUJ NEED PEN
Exogenous variables: C
Date: 04/18/23 Time: 16:00
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-922.0517	NA	1.58e+19	64.07253	64.40257	64.17590
1	-795.7720	182.8879	8.49e+16	58.74290	61.38319	59.56980
2	-667.5267	123.8230	7.04e+14	53.27771	58.22826	54.82816
3	-448.5008	105.7367*	6.97e+10*	41.55178*	48.81259*	43.82577*

ملحق رقم (9): نتائج اختبار الاثر

Date: 04/18/23 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP FAM HEA HOU MUJ NEED PEN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.971134	295.7871	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.902520	189.4347	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.818365	119.5914	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.749197	68.41869	47.85613	0.0002
At most 4	0.442918	26.92612	29.79707	0.1035
At most 5	0.268141	9.374814	15.49471	0.3318
At most 6	0.000326	0.009790	3.841466	0.9209

ملحق رقم (10): نتائج اختبار القيمة الذاتية الكبرى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.971134	106.3524	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.902520	69.84330	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.818365	51.17272	33.87687	0.0002
At most 3 *	0.749197	41.49257	27.58434	0.0005
At most 4	0.442918	17.55131	21.13162	0.1475
At most 5	0.268141	9.365024	14.26460	0.2570
At most 6	0.000326	0.009790	3.841466	0.9209

ملحق رقم (11): نتائج الاختبار على المدى القصير

Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 16:08
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FAM)	0.022565	0.006849	3.294753	0.0031
D(HEA)	-0.025864	0.014029	-1.843656	0.0776
D(HOU)	0.014025	0.005434	2.580957	0.0164
D(MUJ)	-0.016213	0.038495	-0.421164	0.6774
D(NEED)	0.041678	0.021566	1.932581	0.0652
D(PEN)	-0.020716	0.022999	-0.900728	0.3767
U(-1)	-0.359436	0.146620	-2.451472	0.0219

R-squared	0.729789	Mean dependent var	0.224568
Adjusted R-squared	0.662236	S.D. dependent var	3.036268
S.E. of regression	1.764603	Akaike info criterion	4.169408
Sum squared resid	74.73176	Schwarz criterion	4.493211
Log likelihood	-57.62582	Hannan-Quinn criter.	4.274960
Durbin-Watson stat	2.358473		

ملحق رقم (12): نتائج الاختبار على المدى الطويل

Dependent Variable: DEP
Method: Least Squares
Date: 04/18/23 Time: 16:09
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FAM	0.020398	0.006572	3.103744	0.0047
HEA	-0.034608	0.016960	-2.040586	0.0520
HOU	0.020219	0.006766	2.988464	0.0062
MUJ	-0.047476	0.034209	-1.387825	0.1774
NEED	0.021334	0.020493	1.041034	0.3078
PEN	0.015373	0.024382	0.630496	0.5341
C	21.26053	1.811699	11.73514	0.0000

R-squared	0.819727	Mean dependent var	23.18287
Adjusted R-squared	0.776462	S.D. dependent var	3.804352
S.E. of regression	1.798690	Akaike info criterion	4.202635
Sum squared resid	80.88218	Schwarz criterion	4.523264
Log likelihood	-60.24216	Hannan-Quinn criter.	4.308914
F-statistic	18.94648	Durbin-Watson stat	1.445390
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (13): نتائج الاختبار Jack–Berra Normality Test

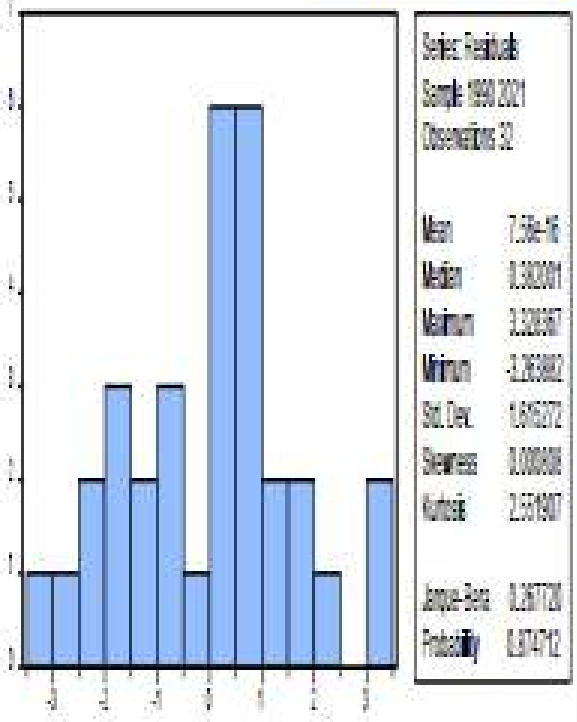

ملحق رقم (14): اختبار إرتباط سلسلة البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.799646	Prob. F(2,23)	0.1879
Obs*R-squared	4.330091	Prob. Chi-Square(2)	0.1147

ملحق رقم (15): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.110829	Prob. F(1,29)	0.7416
Obs*R-squared	0.118021	Prob. Chi-Square(1)	0.7312

ملحق رقم (16): نتائج مدى ملائمة النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: DEP FAM HEA HOU MUJ NEED PEN C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.964543	24	0.3444
F-statistic	0.930342	(1, 24)	0.3444
Likelihood ratio	1.217018	1	0.2699

F-test summary:

الملخص

نحاول من خلال هذه الدراسة دراسة أثر ممارسات الميزانية والحوكمة الاقتصادية على دعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2021) وهذا باستخدام المنهج التكامل الشامل (جوهانسو – ولقد توصلت الدراسة أن كل من ممارسات الميزانية والحوكمة الاقتصادية لها أثر كبير على كيفية توزيع الدعم الحكومي وأن لضمان تسيير وتوزيع صحيح للثروة على أفراد المجتمع يجب تطبيق الصحيح للحوكمة الاقتصادية ولرفع مستويات اقتصاد الوطني للفترة 1990- 2021.

بأستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، ليتضح من خلال النتائج تشير نتائج لمعاملات المد الطويل أن المتغيرات كالها معنوية إحصائيا بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل ما عادا (**PEN, NEED, HOU ,FAM**) على الإنفاق عند المستوى 5 **%** .

Résumé:

A travers cette étude, nous essayons d'étudier l'impact des pratiques budgétaires et de la gouvernance économique sur les appuis publics en Algérie durant la période (1990-2021), en utilisant l'approche globale d'intégration (Johanso). la répartition des richesses aux membres de la société, la bonne application de la gouvernance économique et le relèvement des niveaux de l'économie nationale pour la période 1990-2021 doivent être appliqués

By using the Johansson cointegration methodology, it is clear from the results that the results of the long-run coefficients indicate that the variables are all statistically significant, meaning that they exert a statistically significant effect in the long run, except (PEN, NEED, HOU, FAM) on spending at the level 5%..